



ضمان الاستقرار النقدي والسلامة المالية في الكويت



٢٠ أبريل ٢٠١٤

د. محمد الهاشل | محافظ بنك الكويت المركزي

تمهيد:

● في ضوء الانتهاء من مراجعة واعتماد البيانات المالية للبنوك المحلية لعام ٢٠١٣، نسعى من خلال هذا العرض إلى تقديم قراءة موضوعية إجمالية لتلك البيانات ضمن إطار أوسع لاهتمامات ومجالات عمل بنك الكويت المركزي كسلطة نقدية وسلطة رقابية.

جهود متواصلة لبنك الكويت المركزي تدعم مسيرة النمو والتطور الاقتصادي



الاستقرار قد لا يكون ملموساً أو محسوساً! ولا يُقدر حق قدره إلا عند نشوء الأزمات

- تعزيز دعائم الاستقرار مسيرة متواصلة، تساند نمو الاقتصاد الوطني وتطوره على أسس راسخة ومستدامة.
- الاستقرار النقدي والاستقرار المالي هما شرطان أساسيان لعافية الاقتصاد الوطني ومسيرة تطوره.
- الأزمات الاقتصادية والمالية خصوصاً حدث متكرر؛ من الحصافة والتحوُّط تجنب تداعياتها.
- السياسات الاحترازية الاستباقية، والمرونة في استخدامها، من أهم وأفضل وسائل المحافظة على الاستقرار وتعزيز دعائمه.
- تكاليف معالجة تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية بعد وقوعها أكثر بكثير من تكاليف تجنبها.
- الاستقرار لا يعني الجمود، إنما هو مواكبة التطور والتقدم المستمر على أسس راسخة ومتينة.

الاستقرار قد لا يكون ملموساً أو محسوساً! ولا يُقدر حق قدره إلا عند نشوء الأزمات

5



بريطانيا



اليونان



قبرص

نشأة الأزمات الاقتصادية

- عجز مستمر في الموازنة العامة (الموازين المحلية).
- عجز مرتفع في ميزان المدفوعات (الموازين الخارجية).
- اعتماد كبير على رأس المال الأجنبي.
- ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تضخم عال ومتسارع.
- اضطراب الأوضاع السياسية.

المحتويات

- هدفان رئيسيان للبنك المركزي، يعرزان مسيرة نمو الاقتصاد الوطني وتقدمه
 - السعي إلى ترسيخ:
 - الاستقرار النقدي
 - الاستقرار المالي
- تقييم الأداء لتحقيق الأهداف الرئيسية
 - حالة الاستقرار النقدي والسلامة المالية
- الدور التنموي والمسؤولية الاجتماعية
- رؤيتنا المستقبلية

السياسة النقدية

● الأهداف الرئيسية:

- الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية.
- تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية للأسعار (الاستقرار النقدي).
- توفير عوائد تنافسية للمدخرين المحليين.

● تنظيم مستويات السيولة المحلية:

- للحفاظ على استقرار أسعار الفائدة المحلية.
- توافر التمويل للأنشطة الاقتصادية المنتجة.
- تعميق السوق النقدي وزيادة كفاءته.
- باستخدام سندات الخزانة الكويتية، سندات البنك المركزي، الايداعات، وعمليات التورق.

الاستقرار النقدي



نظام سعر الصرف

10

● منذ مايو ٢٠٠٧:

- يتم ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة من العملات الرئيسية.
- يتم يومياً الإعلان عن سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي.
- وبالتبعية يتحدد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الأخرى على أساس سعر الصرف التقاطعي للدولار مع تلك العملات.

● يساهم نظام السلة في:

- الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- المحافظة على القوة الشرائية للدينار مقابل العملات الأخرى.
- توفير قدر مناسب من المرونة النسبية في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

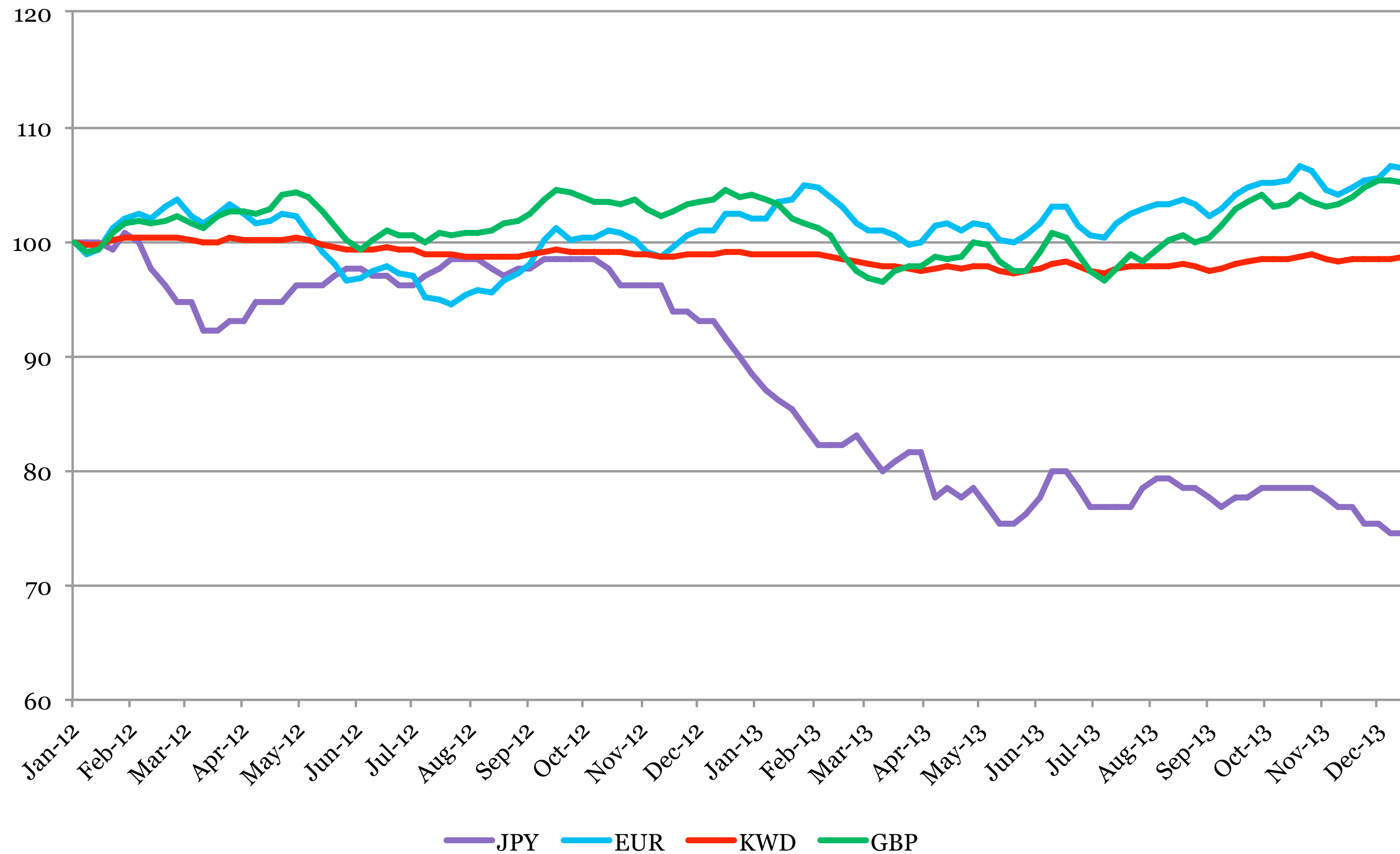


استقرار سعر الصرف

شهد الدينار الكويتي استقراراً نسبياً مقابل العملات الرئيسية

11

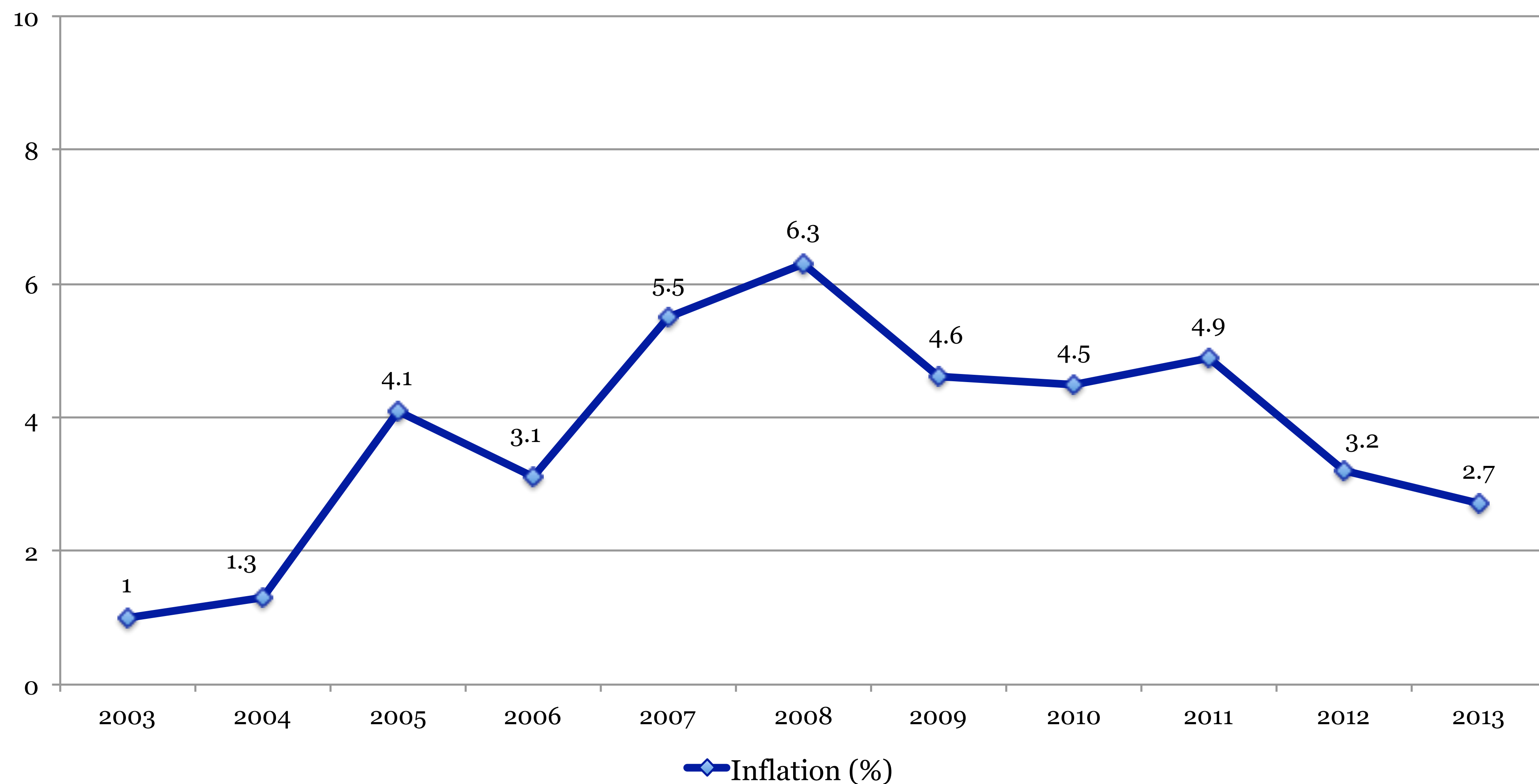
Key Exchange Rates of KD and
Major Foreign Currencies Against USD



التضخم السنوي

12

Inflation Rate (%) - Annual Data

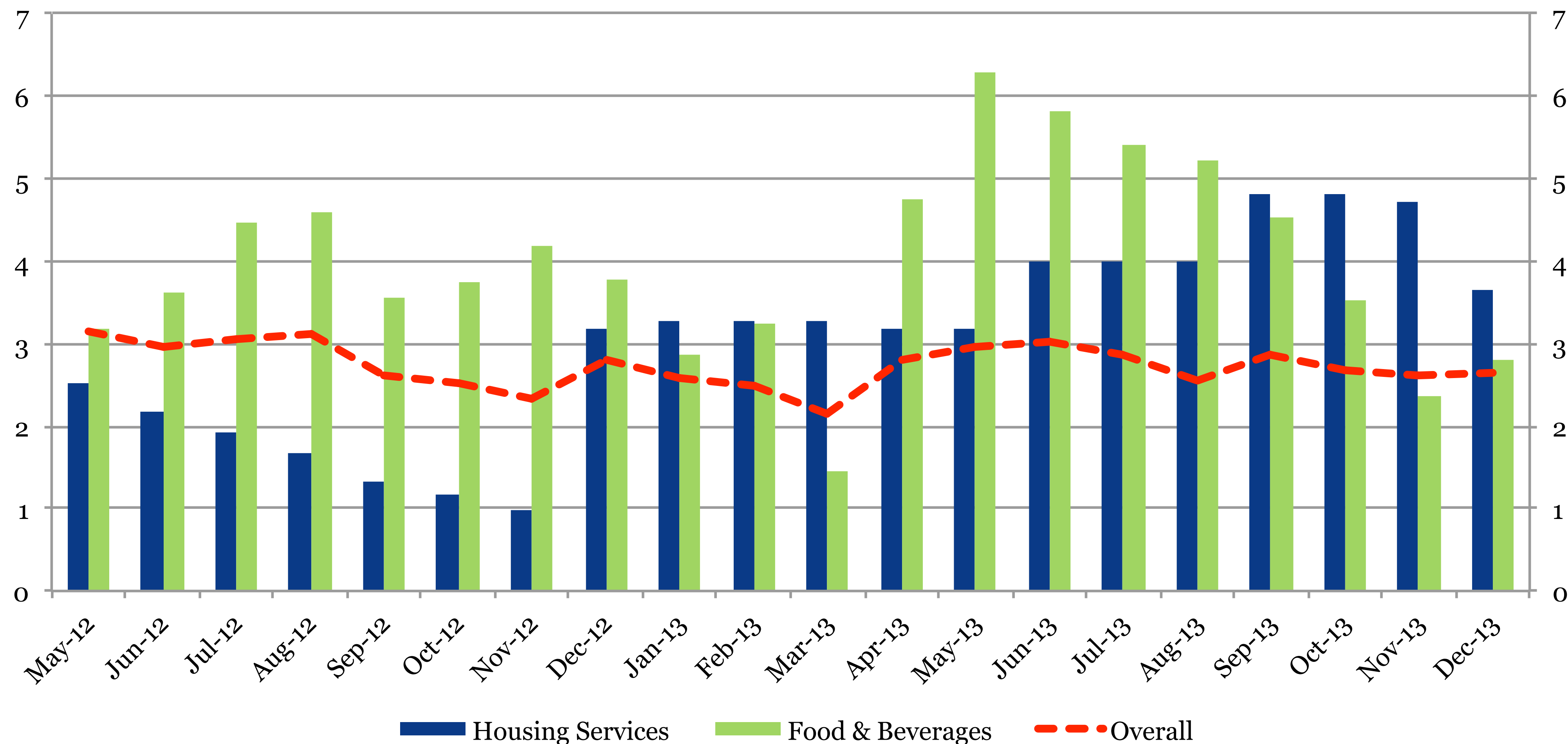


استقرار الأسعار

على الرغم من ارتفاع أسعار الغذاء وخدمات المسكن

13

Inflation Rate (%) – Monthly Data

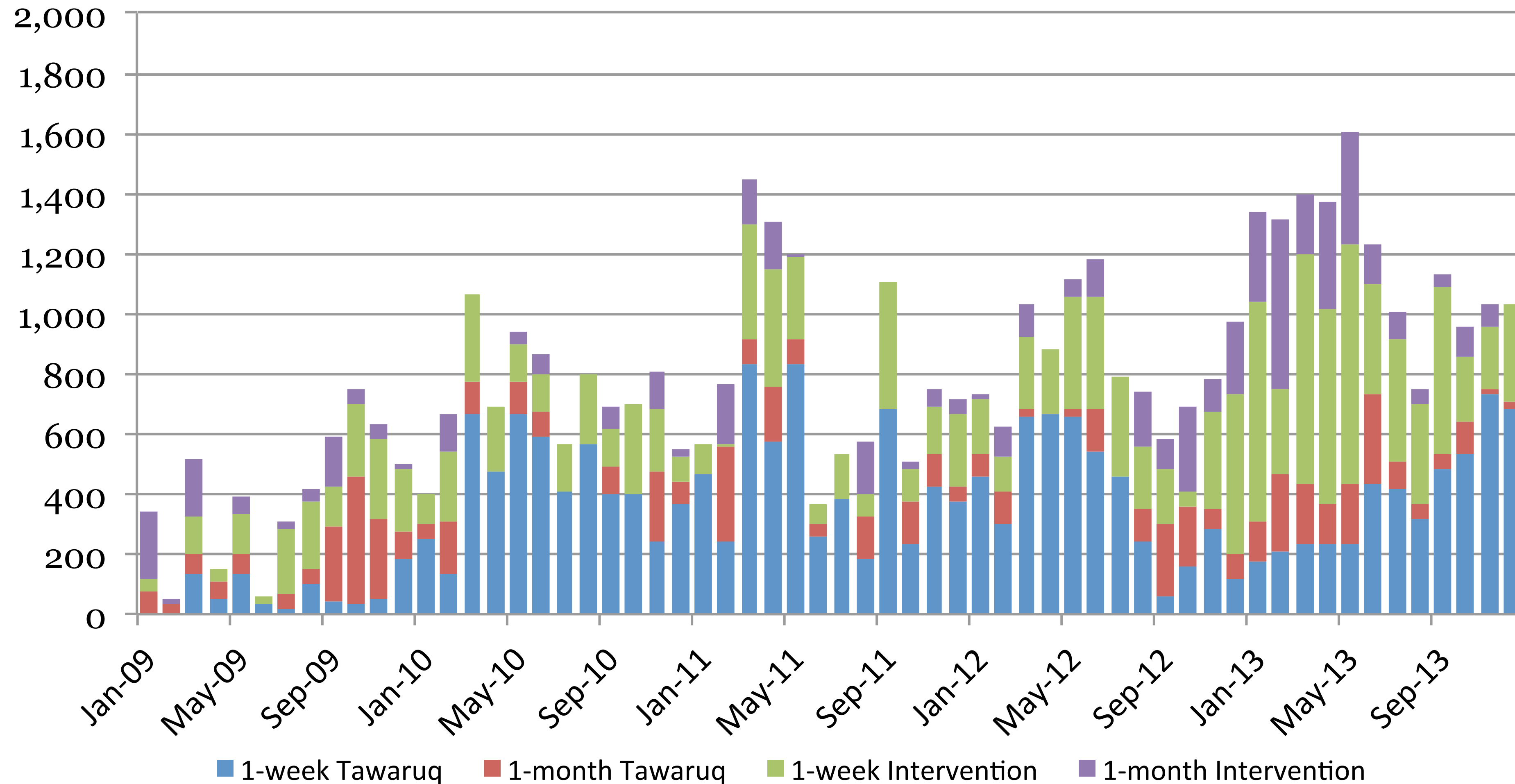


تنظيم مستويات السيولة لدى البنوك

لتعزيز جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء للمدخلات المحلية

14

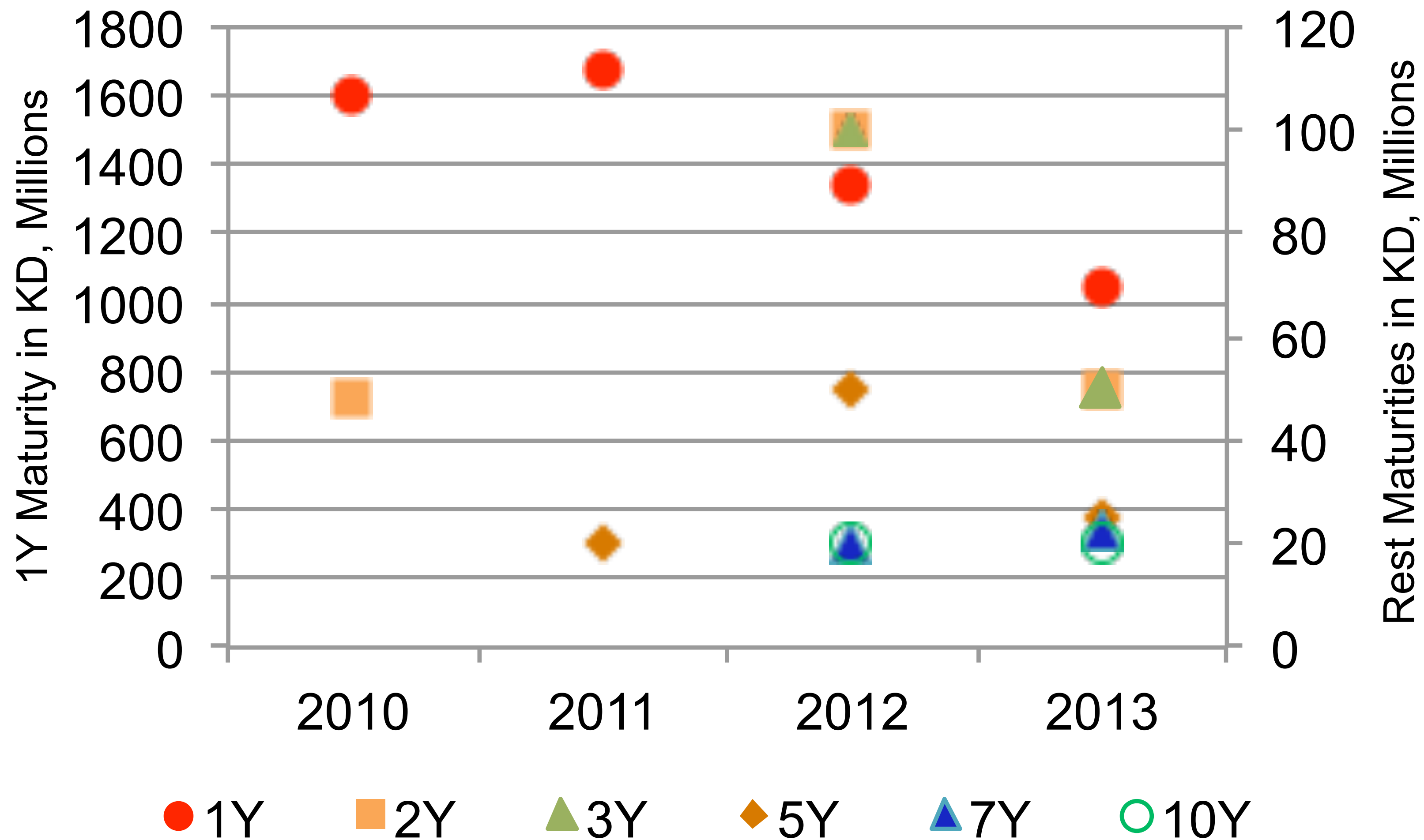
Liquidity Management (KD, Millions)



زيادة فترة استحقاق سندات الخزانة لإيجاد مؤشر سعر فائدة للفترات الأطول على منحني العائد

15

Treasury Bond Issuance

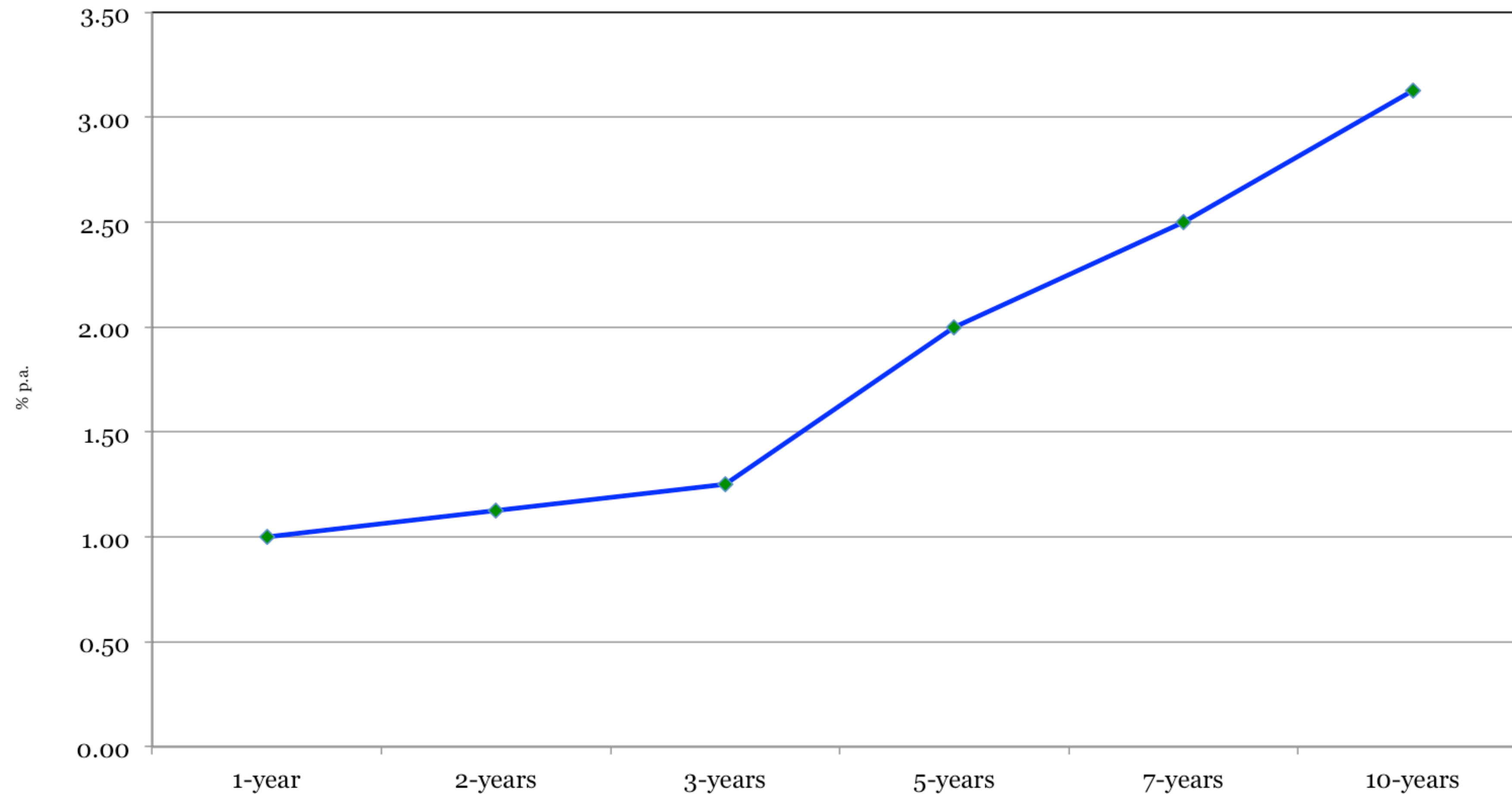




زيادة فترة استحقاق سندات الخزانة لإيجاد مؤشر سعر فائدة للفترات الأطول على منحنى العائد

16

KWD Treasury Bond Yield Curve

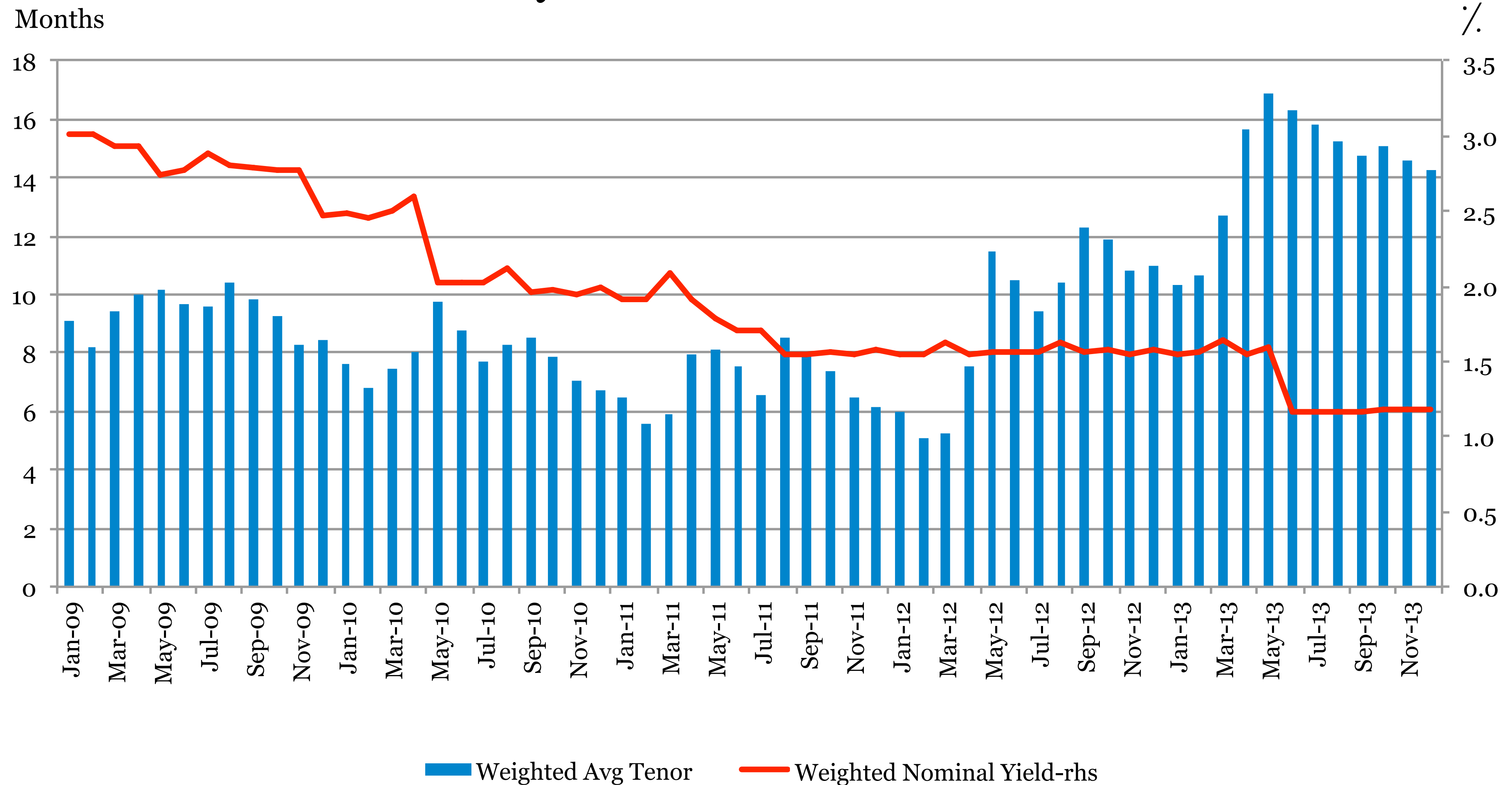


زيادة فترة استحقاق سندات الخزانة

لإيجاد مؤشر سعر فائدة للفترات الأطول على منحني العائد

17

Treasury Bond Tenor & Nominal Yield



الاستقرار النقدي: خلاصة

- استقرار سعر صرف الدينار الكويتي بالرغم من التقلبات الحادة أحياناً في أسواق الصرف الأجنبي.
- الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي يدعم النمو الاقتصادي ومناخ الاستثمار.
- معدلات التضخم العام محدودة نسبياً.
- توجيه سياسة سعر الفائدة بما يلائم النمو الاقتصادي المستدام والحد من التضخم.
- أنشأ بنك الكويت المركزي منحى للعائد:
- توفير مقياس لتسعير أدوات تمويلية استثمارية أخرى ذات آجال أطول.
- تنظيم مستويات السيولة لدى البنوك لتعزيز جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات المحلية:
- يقوم البنك المركزي بتوظيف أدوات السياسة النقدية لتنظيم مستويات السيولة المحلية.

الاستقرار المالي



دور بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار المالي

20

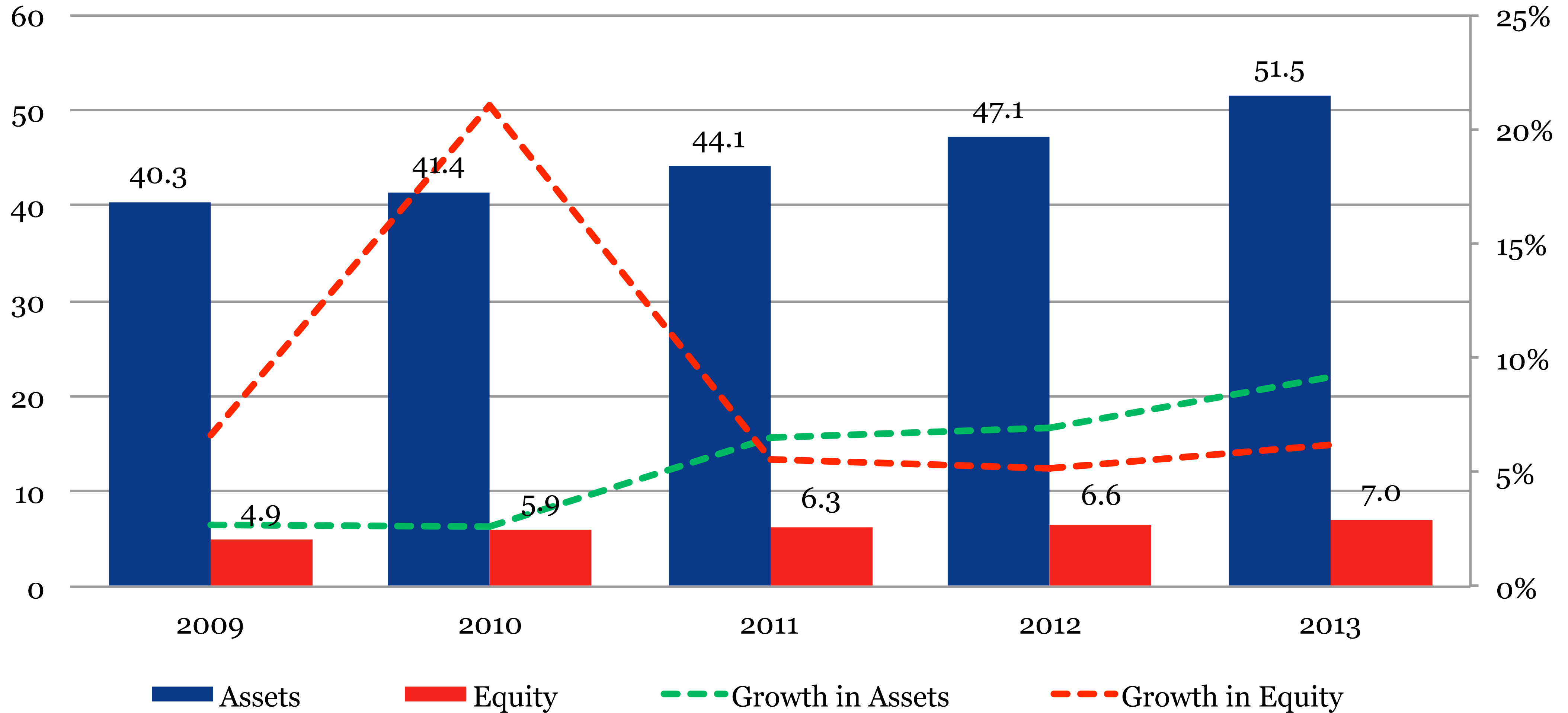
- رسم وتنفيذ سياسة رقابية حصيفة ورشيدة، ضمن إطار السياسة التحوطية الكلية، لترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال:
- إصدار تعليمات متوازنة تتبنى أفضل الممارسات العالمية وتتواءم مع الأوضاع المحلية.
- النمو المنضبط للنشاط المصرفي.
- المخصصات الديناميكية.
- مربع السلامة المالية.
- الشفافية وحماية العملاء.

النظام المصرفي

استمرار النمو في كل من الأصول وحقوق المساهمين

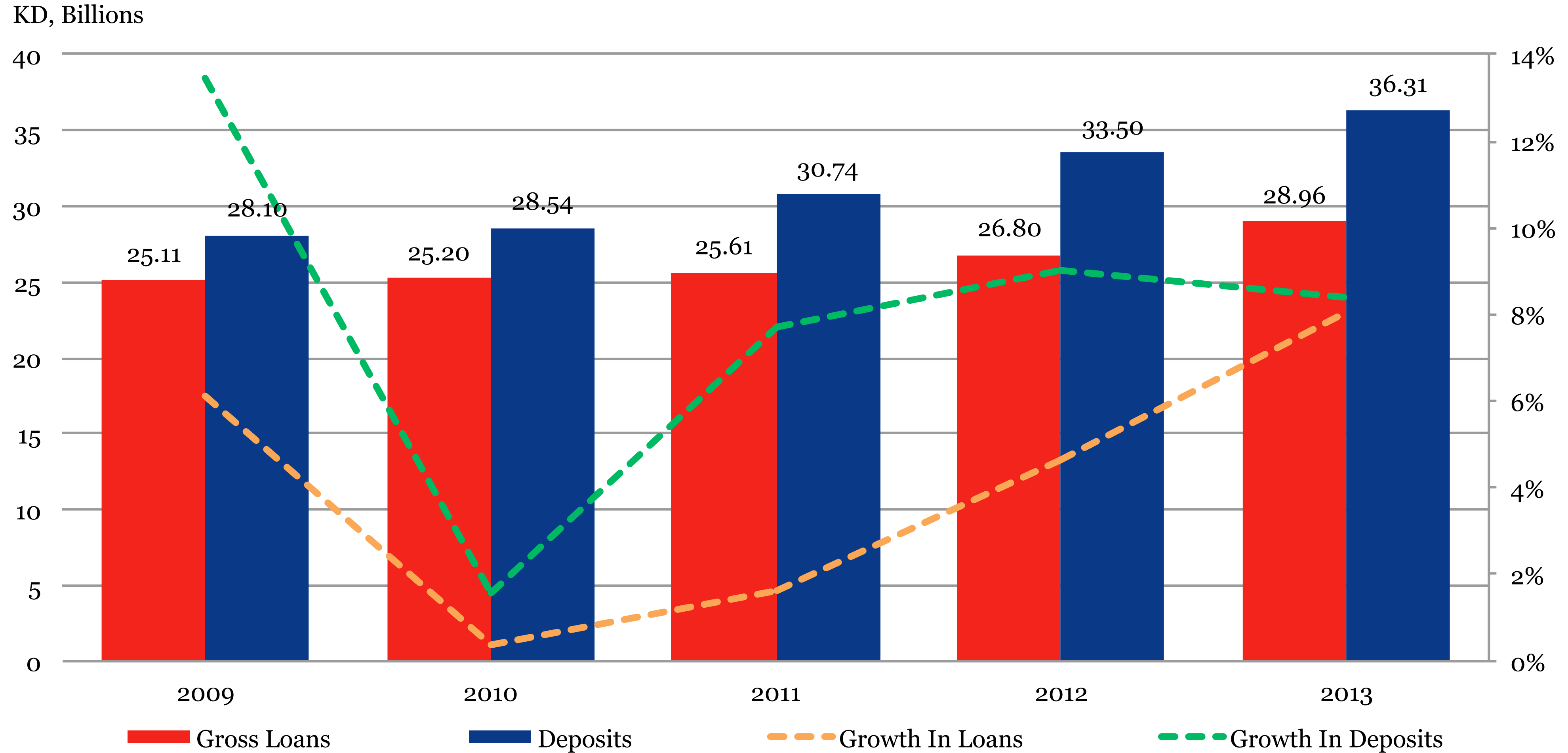
21

KD, Billions



شهد عام ٢٠١٣ نمواً واضحاً في الائتمان بنسبة ٨,١ %

22

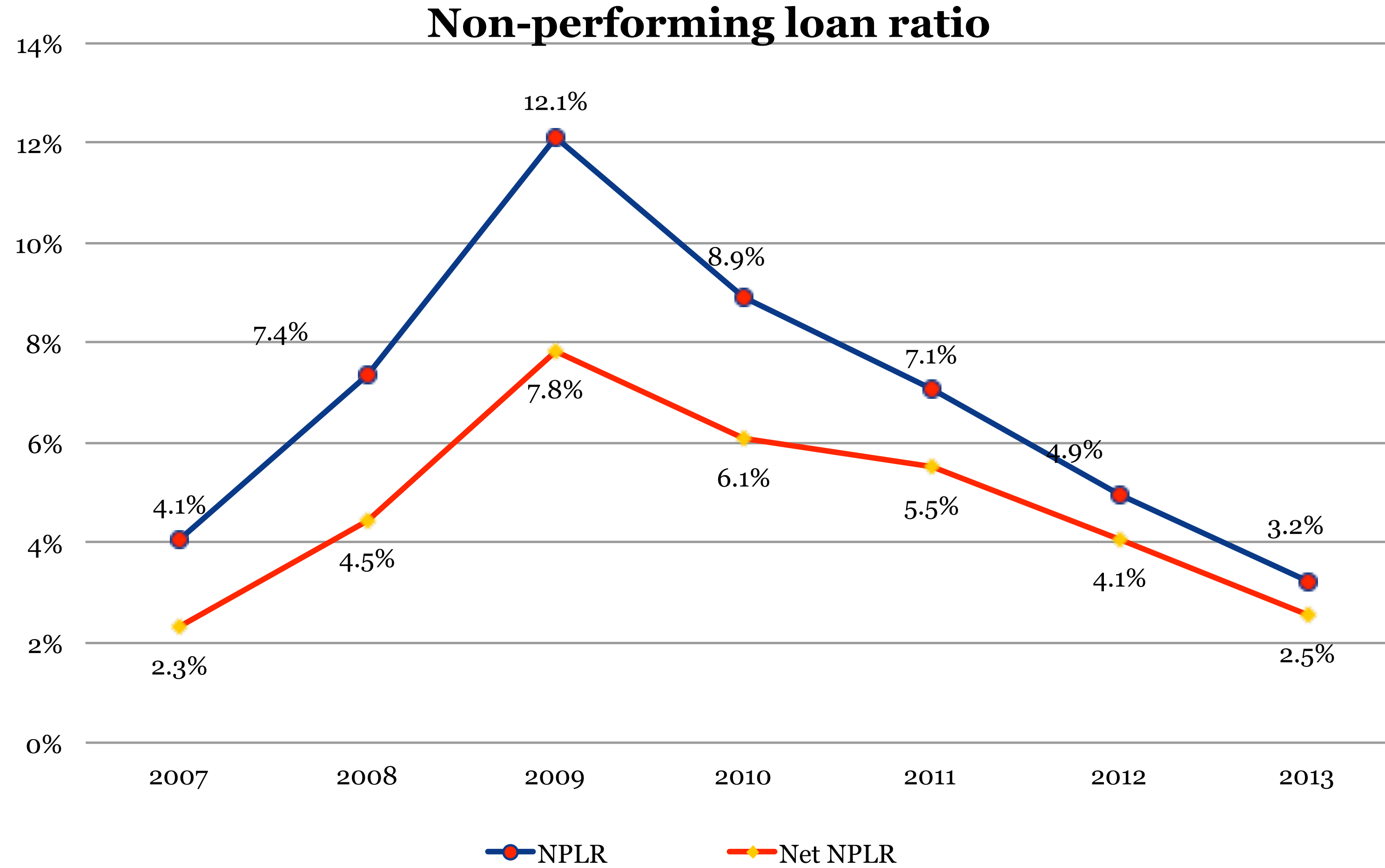


* القروض تعني أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية (التمويل) للمقيمين.

* الودائع تعني ودائع القطاع الخاص (مقيمين) والودائع الحكومية.

إنخفضت نسبة الديون غير المنتظمة إلى مستويات أفضل مما كانت عليه قبل الأزمة

23



* **NPLR** (نسبة القروض غير المنتظمة) : اجمالي القروض غير المنتظمة الى اجمالي القروض.

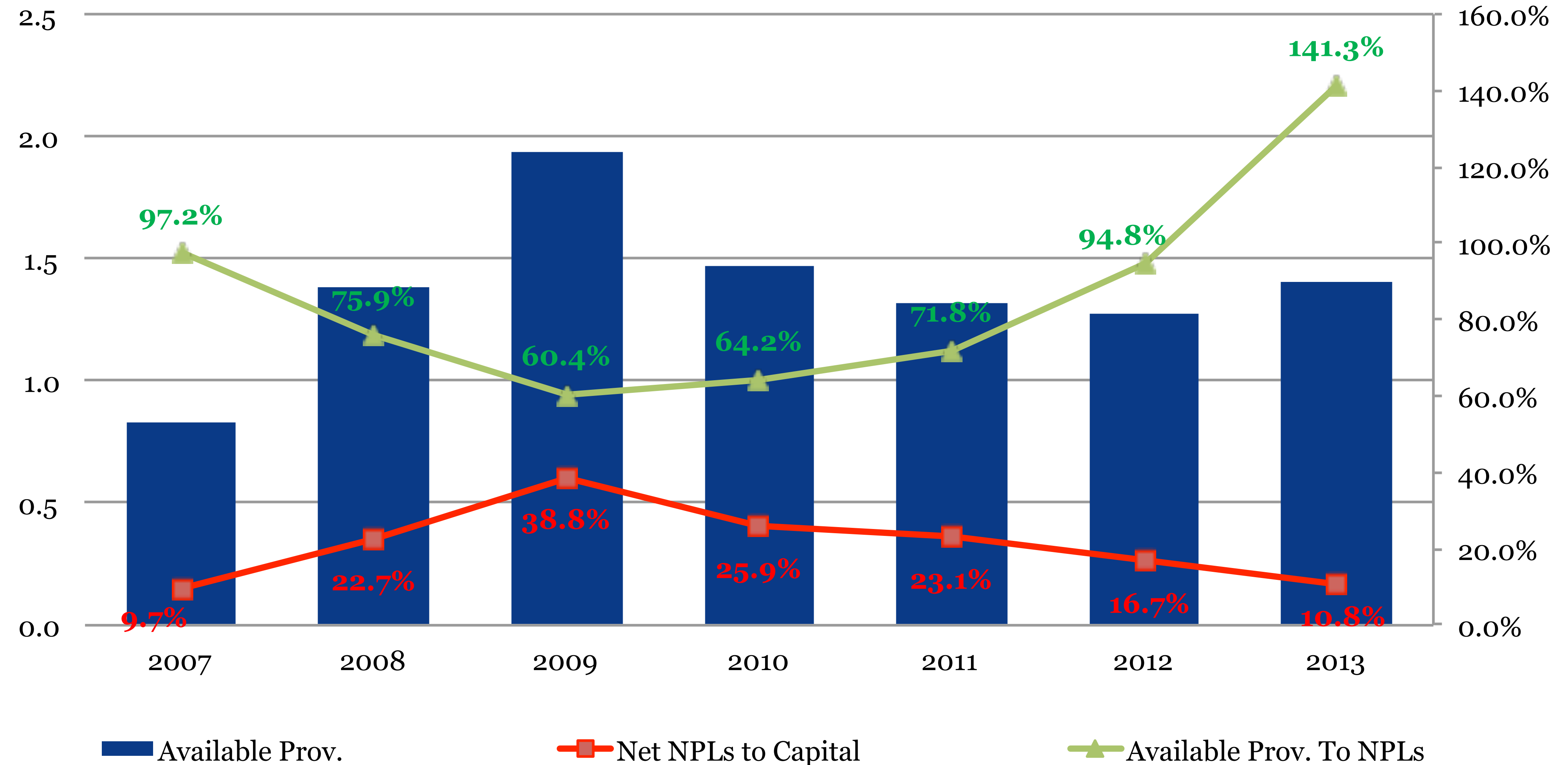
* **Net NPLR** (نسبة صافي القروض غير المنتظمة) : القروض غير المنتظمة مطروحاً منها المخصصات المحددة الى صافي اجمالي القروض (اجمالي القروض-المخصصات المحددة).

إنخفضت نسبة الديون غير المنتظمة إلى مستويات أفضل مما كانت عليه قبل الأزمة

24

KD, Billions

Provisions held by the banking sector

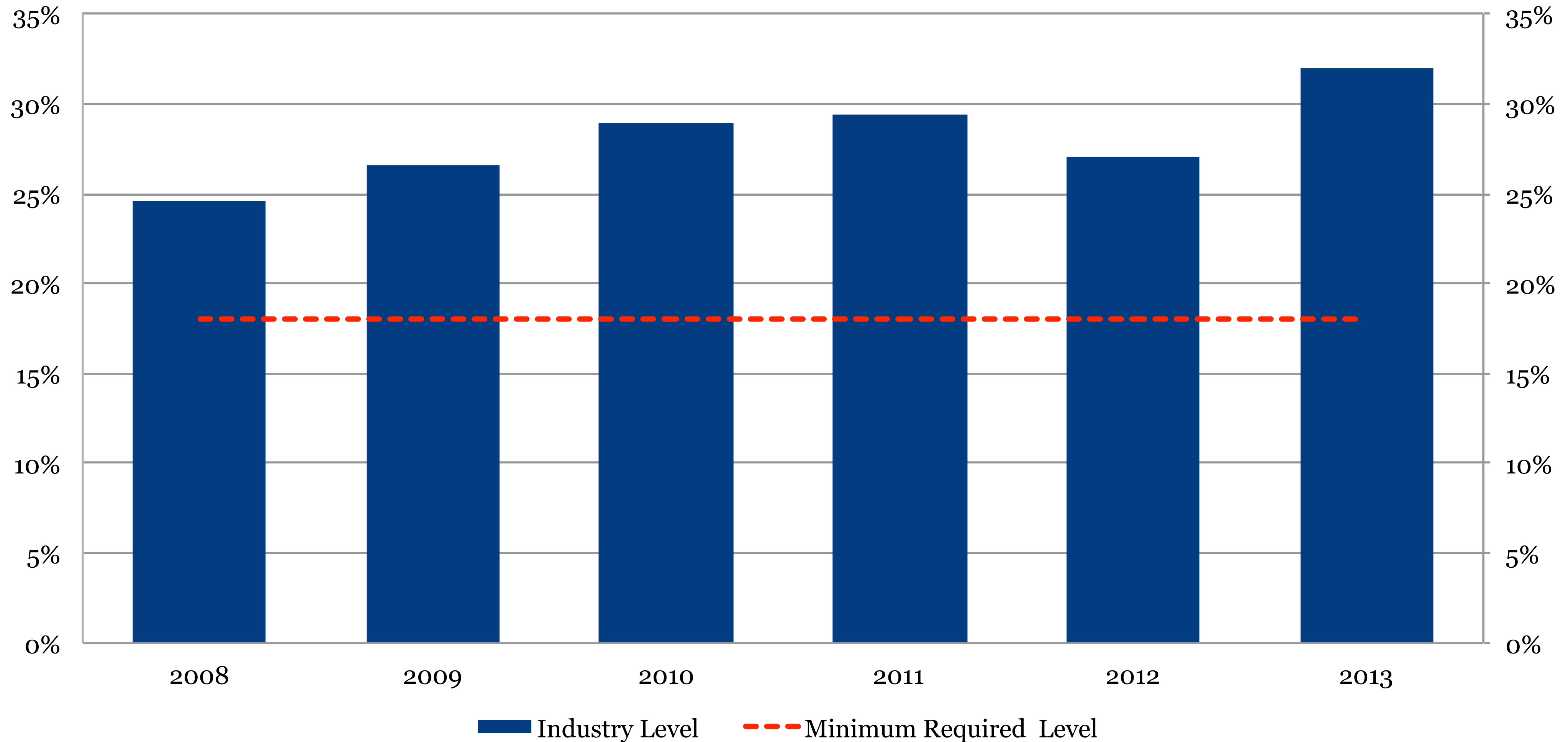




تتمتع البنوك بسيولة مرتفعة

25

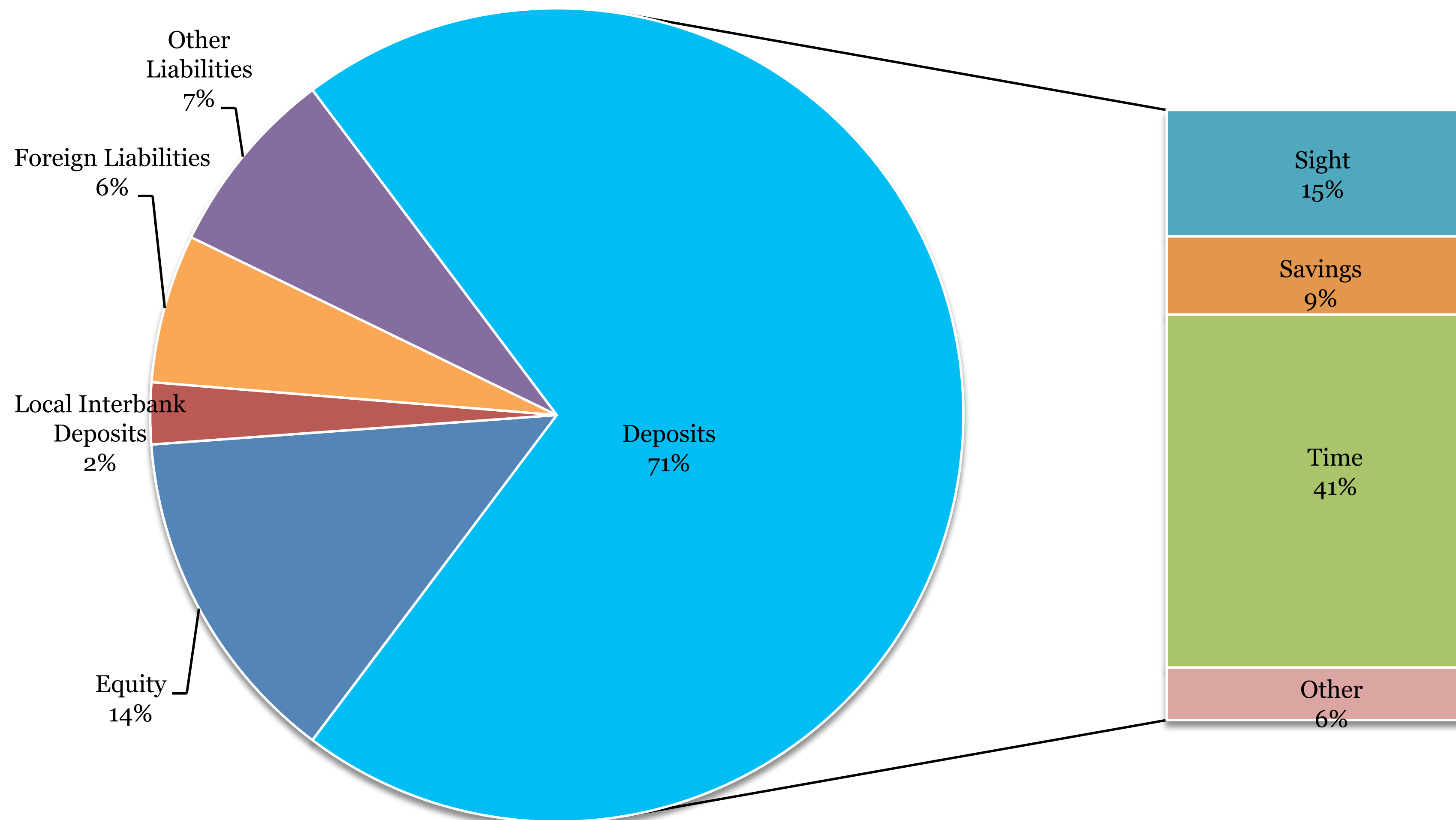
Regulatory Liquidity Ratio (18%)



تتمتع البنوك بقاعدة مصادر أموال مستقرة

26

Funding Structure of the Banking System

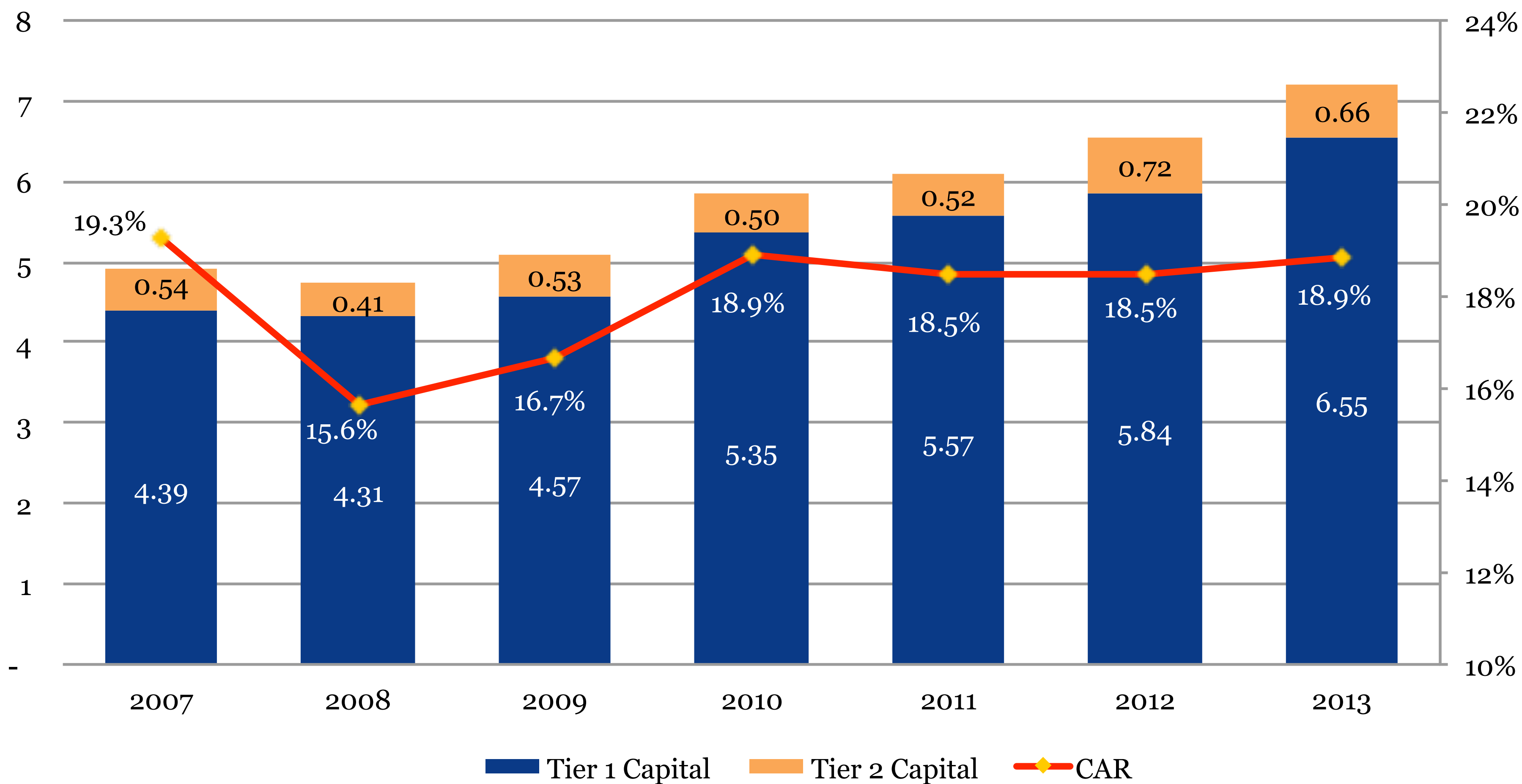


قاعدة رأسمالية قوية

27

Capital Adequacy Ratio

KD, Billions



قاعدة رأسمالية قوية: تنمة

28

نسب كفاية رأس المال حسب مجموعات البنوك (معياري بازل ٢)

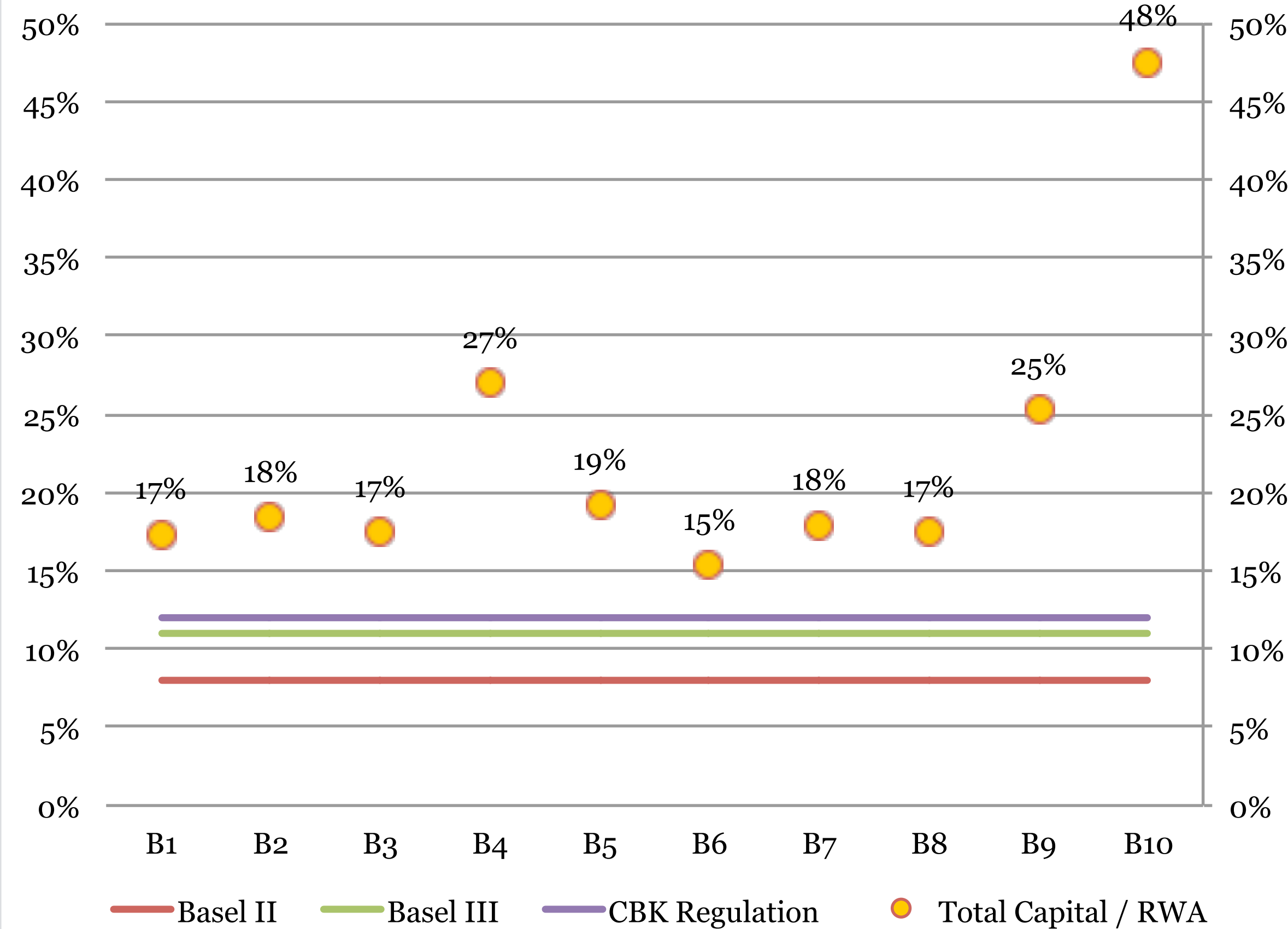
	Capital to RWA		Tier 1 to RWA		Capital to Assets	
	Dec-12	Dec-13	Dec-12	Dec-13	Dec-12	Dec-13
البنوك التقليدية	18.4%	17.8%	16.0%	15.7%	12.3%	11.8%
البنوك الإسلامية	16.5%	18.7%	15.8%	18.5%	12.0%	12.5%
جميع البنوك	18.5%	18.8%	16.4%	17.1%	12.4%	12.2%



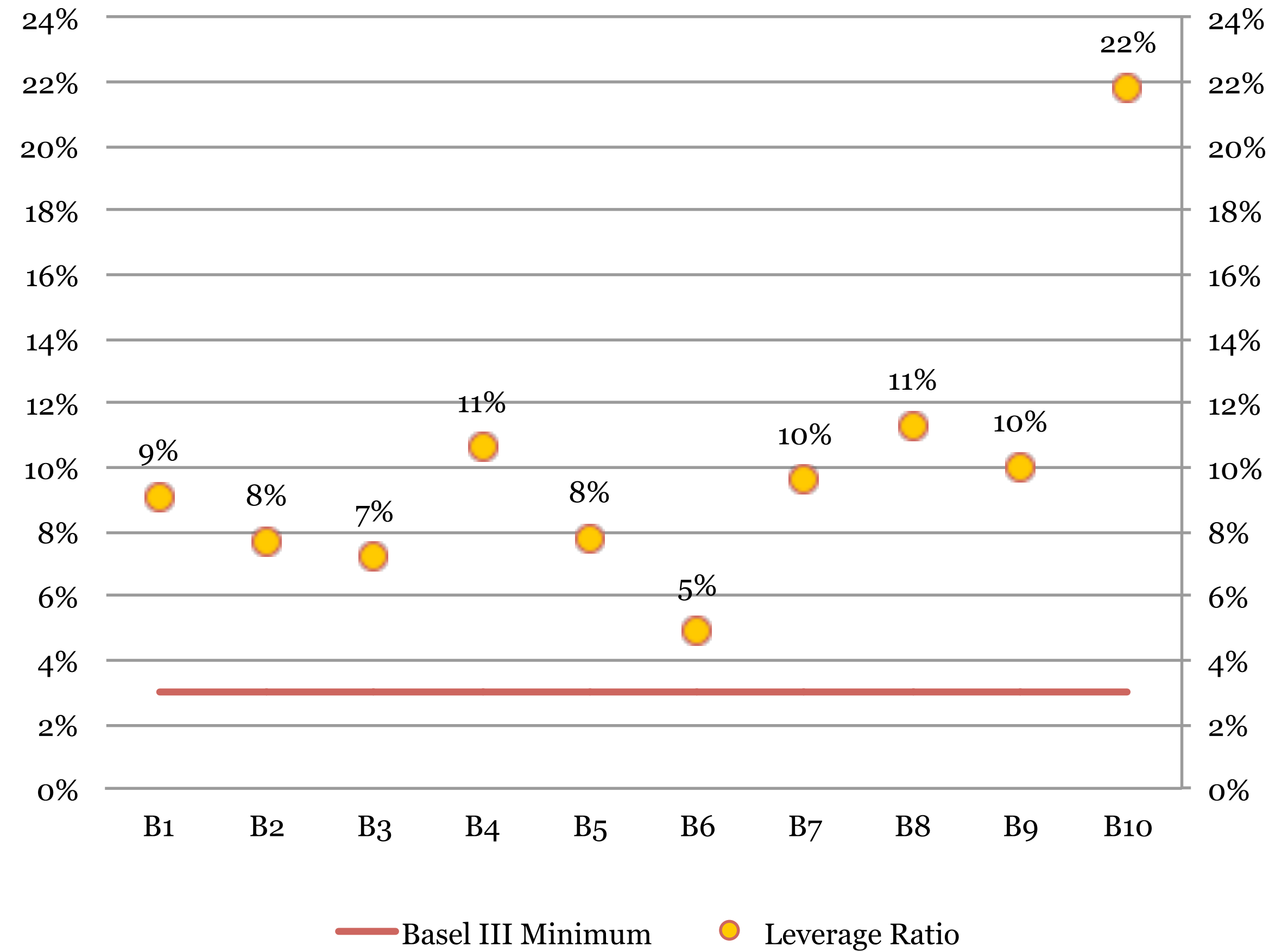
وتفوق على المعايير العالمية لكفاية رأس المال والرفع المالي

29

Capital Adequacy Ratio

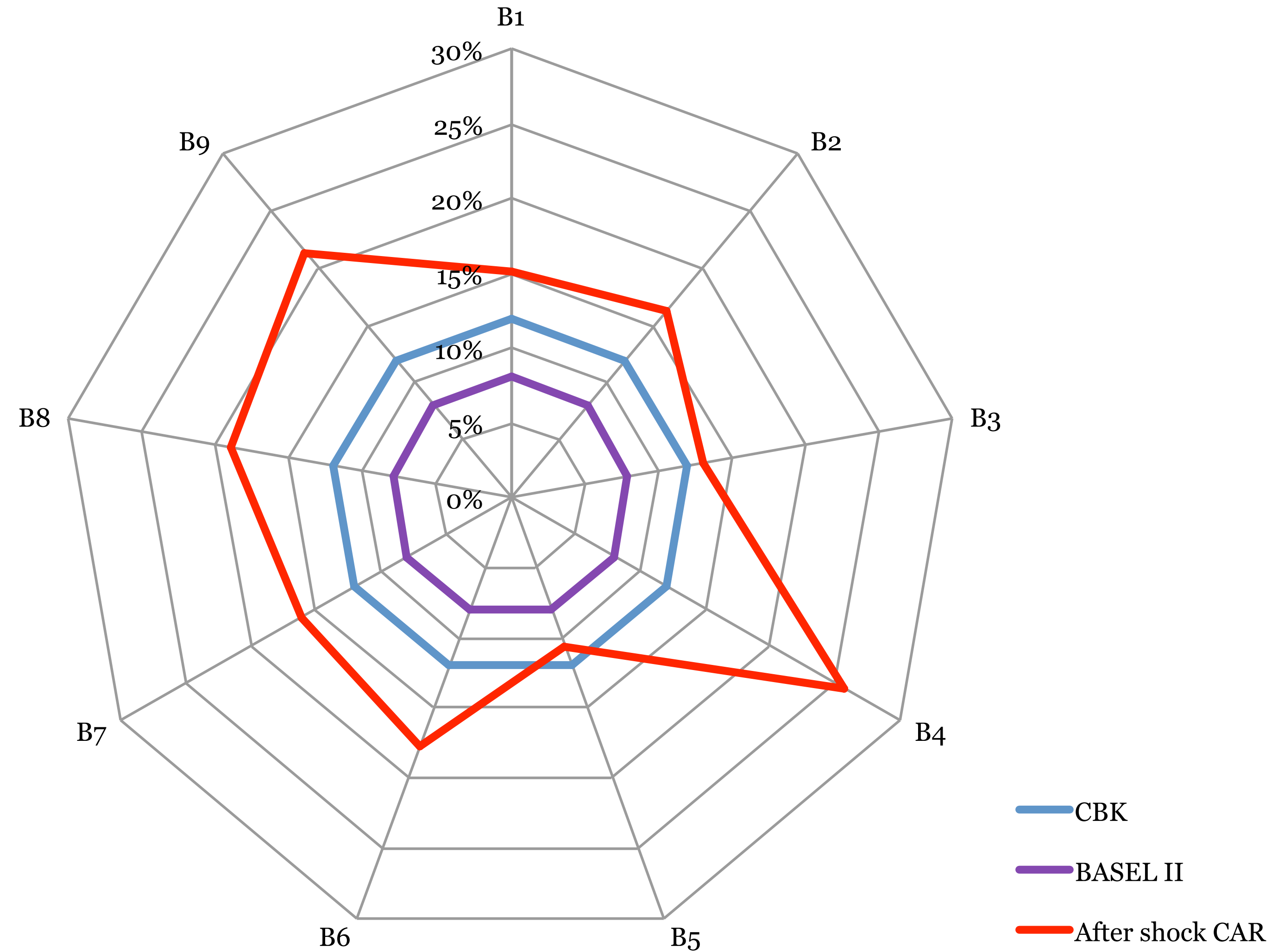


Leverage Ratio



...ومنعة في مواجهة الصدمات الكبيرة

30

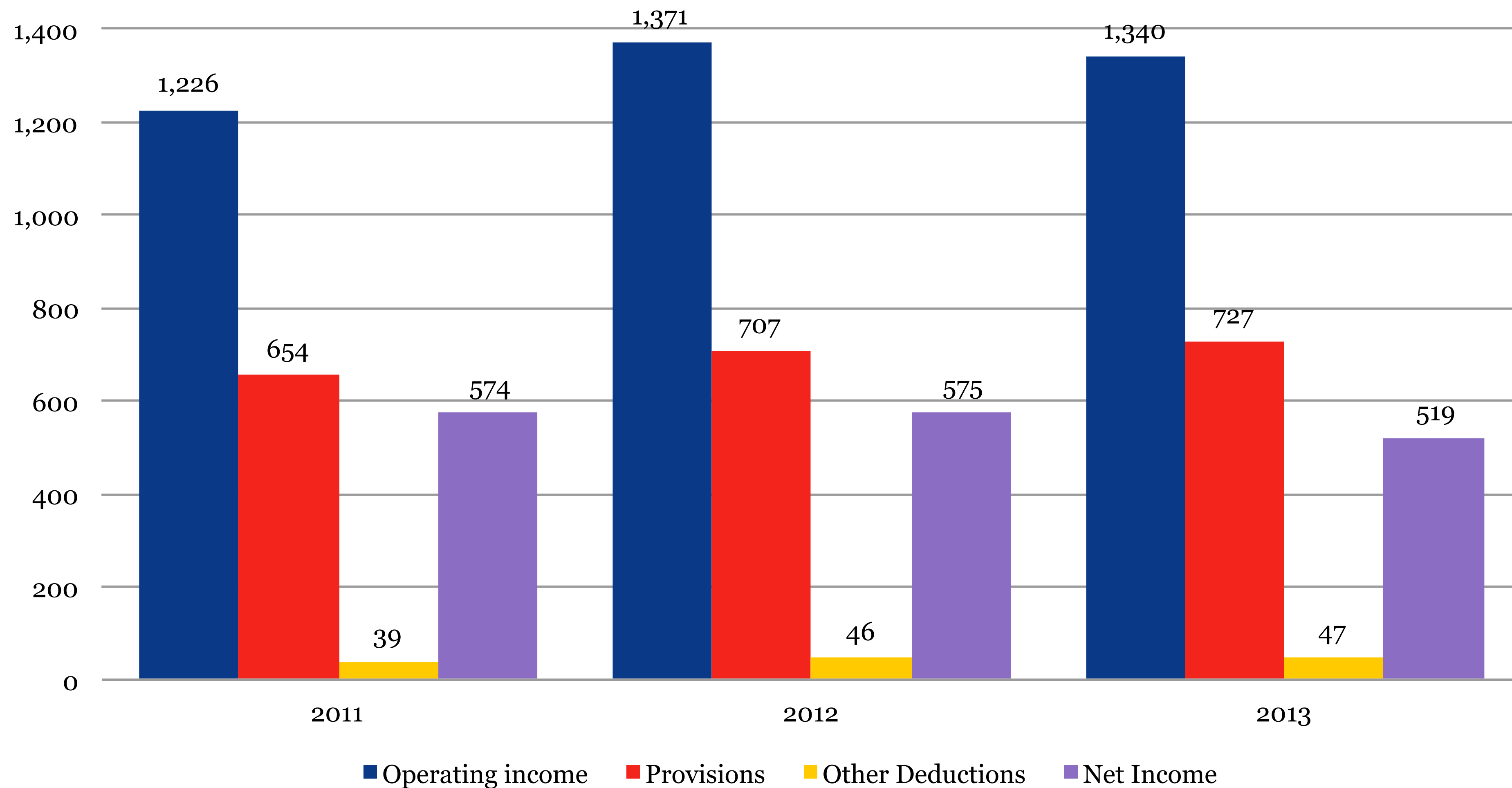


أرباح البنوك الكويتية

31

Net Income of the Banking Industry

KD, Millions





التصنيفات الائتمانية للبنوك الكويتية

32

		NBK	CBK	Gulf	ABK	AUB	Burgan	IBK	KIB	KFH	Boubyan
Fitch	LT Bank Deposit	AA-	A+	A+	A-	A-	NA	A+	A-	A+	NA
Moody's	LT Bank Deposit	Aa3	A3	Baa2	A2	A2	A3	NA	NA	A1	Baa2
S & P	LT Bank Deposit	A+	NA	BBB+	NA	NA	BBB+	NA	NA	A-	NA

مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك الكويتية

نهاية الفترة End of Period	مقياس كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (1)	نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى قاعدة رأس المال Tier 1 Capital to Capital Base (2)	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول Shareholders Equity to Total Assets (3)	نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض Gross NPLs to Total Loans (4)	نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض Net NPLs to Net Total Loans (5)	نسبة تغطية القروض غير المنتظمة NPLs Coverage Ratio (6)	نسبة السيولة الرقابية Regulatory Liquidity Ratio (7)
2008	15.6	91.2	11.5	6.8	4.9	66.7	24.6
2009	16.7	89.6	12.6	11.5	7.4	62.1	26.6
2010	18.9	91.5	14.2	8.9	6.1	62.3	28.9
2011	18.5	91.5	13.7	7.3	5.3	72.9	29.4
2012	18.5	89.0	13.5	5.2	3.8	95.1	27.1
الربع الأول 2011 Q1	18.8	91.4	13.4	8.6	6.2	61.7	30.8
الثاني Q2	18.8	91.4	13.7	8.4	6.0	64.6	28.3
الثالث Q3	18.2	90.9	13.8	7.6	5.7	65.3	29.5
الرابع Q4	18.5	91.5	13.7	7.3	5.3	72.9	29.4
الربع الأول 2012 Q1	17.9	91.3	13.0	7.6	5.7	69.4	32.1
الثاني Q2	17.7	90.9	13.1	7.9	5.7	71.2	31.8
الثالث Q3	17.2	89.9	13.4	6.7	4.5	85.1	29.8
الرابع Q4	18.5	89.0	13.5	5.2	3.8	95.1	27.1
الربع الأول 2013 Q1	18.3	88.9	13.0	5.3	3.8	94.4	31.3
الثاني Q2	18.7	89.7	13.2	4.6	3.3	107.2	32.2
الثالث Q3	18.7	89.8	13.2	4.4	3.1	116.8	30.6
الرابع Q4	18.9	90.9	13.0	3.6	2.5	134.6	32.0

مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك الكويتية

34

نهاية الفترة End of Period	صافي هامش الفائدة Net Interest Margin	نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي Share of Core Income to Operating Income	نسبة متوسط الأصول المدة للفوائد إلى متوسط الأصول Average Interest Earning Assets to Average Assets	صافي هامش الربحية Net Profit Margin	العائد على متوسط حقوق الملكية Return on Average Equity	العائد على متوسط الأصول Return on Average Assets	نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات Operating Expense Ratio	نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول Non-Interest Expenses to Average Assets
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(8)
2008	3.1	79.4	87.0	18.5	6.5	0.8	62.4	1.6
2009	3.2	79.3	85.4	17.2	6.1	0.7	59.2	1.9
2010	3.1	83.3	86.0	30.6	9.1	1.2	54.2	1.6
2011	3.2	72.7	85.4	24.0	8.1	1.1	55.4	2.1
2012	3.2	72.0	85.1	26.2	9.1	1.2	52.7	1.9
2011 Q1 الربع الأول	3.1	81.8	85.9	31.4	9.3	1.3	54.6	1.6
Q2 الثاني	3.2	82.9	85.7	30.8	9.2	1.3	54.7	1.7
Q3 الثالث	3.2	81.6	85.5	30.1	9.1	1.2	55.2	1.8
Q4 الرابع	3.2	72.7	85.4	24.0	8.1	1.1	55.4	2.1
2012 Q1 الربع الأول	3.2	73.7	85.3	23.8	8.0	1.1	55.3	2.1
Q2 الثاني	3.2	71.6	85.2	22.6	7.8	1.0	55.6	2.1
Q3 الثالث	3.2	70.2	85.2	22.1	7.9	1.1	53.4	2.1
Q4 الرابع	3.2	72.0	85.1	26.2	9.1	1.2	52.7	1.9
2013 Q1 الربع الأول	3.1	71.4	85.4	26.4	9.2	1.2	52.8	2.0
Q2 الثاني	3.1	72.6	85.7	26.2	8.9	1.2	52.5	1.9
Q3 الثالث	3.0	73.8	85.4	24.3	8.0	1.1	54.5	1.9
Q4 الرابع	3.0	74.3	85.1	22.7	7.4	1.0	55.1	1.9

الإجراءات التحوطية الكلية: الحد من المخاطر النظامية



● في مجال الإقراض:

- الحدود القصوى للتركز الائتماني.
- ضوابط القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة.
- ضوابط تمويل العقار السكني الخاص.
- ضوابط بطاقات الائتمان.
- الحدود القصوى للإقراض إلى مصادر الأموال.
- الحدود القصوى لتمويل شراء الأوراق المالية.
- الإقراض إلى العملاء غير المقيمين.
- ضوابط للقروض بالعملة الأجنبية.
- نسبة الرفع المالي.

● في مجال كفاية رأس المال:

- نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣).
- متطلبات رأس مال إضافية لقطاعات محددة (رفع أوزان المخاطر).
- متطلبات مخفضة لقطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومتطلبات البنوك النظامية.

● في مجال السيولة:

- نسبة السيولة الرقابية (١٨٪).
- السيولة وفقاً لسلم الاستحقاق.
- معيارين جديدين للسيولة وفقاً لإصلاحات بازل (٣).

● في مجال الاستثمارات المالية:

- الحدود القصوى للاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

في مجال الإقراض

● الحدود القصوى للتركز الائتماني:

- لا يجوز أن تتعدى المطالب الائتمانية لعميل واحد تجاه بنك أو شركة استثمار أو شركة تمويل نسبة ١٥ ٪ من القاعدة الرأسمالية.

● ضوابط القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة:

- حدود قصوى للقروض الاستهلاكية والقروض المقسطة.
- حدود قصوى للقسط الشهري.
- حدود قصوى لسعر الفائدة.
- حدود قصوى لفترة استحقاق القرض.

في مجال الإقراض: تنمة

39

- ضوابط جديدة لتمويل قطاع العقار السكني لوقاية النظام المالي وحماية المقترضين.
- ادخال نسبة التمويل إلى قيمة العقار:

التمويل	الحد الاقصى
شراء أرض فضاء	٥٠ ٪
عقار قائم	٦٠ ٪
البناء فقط	٧٠ ٪

- من جملة أمور ، تتطلب الضوابط الجديدة من البنوك:
- منح الائتمان وفقاً لدراسة ائتمانية متكاملة (المركز المالي للعميل ، صافي تدفقاته النقدية، القدرة على خدمة الدين وأصل التمويل).
- التحقق من الغرض من التمويل.
- تحديد قيمة العقار (سعر الشراء أو قيمة تقييم العقار، أيهما أقل).
- الشفافية في التعامل مع العميل (رسوم، عمولات، سيناريوهات لتغيرات في سعر الفائدة).

في مجال الإقراض: تنمية

40

- نسبة الحدود القصوى للإقراض إلى مصادر الأموال:
- مرونة في التمويل، مصادر جديدة للأموال.
- تحسين المواءمة لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات.
- تطوير الأسواق الرأسمالية.

الحدود المتاحة للإقراض	الودائع و شهادات الايداع/سندات و صكوك/الاقتراض و التمويل/ودائع في ما بين البنوك
١٠٠ %	أكثر من سنة
٨٥ %	من ثلاثة أشهر إلى سنة
٧٥ %	لغاية ثلاثة أشهر

في مجال الإقراض: تئمة

• ضوابط بطاقات الائتمان:

- حدود قصوى لاستخدام البطاقة.
- حدود قصوى للقسط المستقطع.
- حدود قصوى لفترة استرداد الرصيد المدين.
- حدود قصوى لسعر الفائدة.
- شروط تجديد البطاقة (حسن الاستخدام).
- كفالة ولي أمر القاصر.

في مجال الإقراض: تئمة

• الحدود القصوى لتمويل شراء الأوراق المالية:

- لا يزيد الحد الأقصى لتمويل عمليات المتاجرة في الأوراق المالية عن ١٠٪ من مجموع التسهيلات للمقيمين أو ٢٥٪ من قاعدة رأس مال البنك، أيهما أقل.

• الإقراض إلى العملاء غير المقيمين:

- طالما ان العميل غير المقيم لديه عقد حكومي لا تتجاوز قيمته ٤٠ مليون دينار كويتي.

- لغاية ٧٠٪ (٢٨ مليون دينار كويتي) دون موافقة بنك الكويت المركزي.

• ضوابط للقروض بالعملة الأجنبية:

- تمنح القروض بالعملة الأجنبية للعملاء أصحاب التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية (لديهم مصادر للسداد بالعملة الأجنبية).

في مجال كفاية رأس المال

● نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣):

● إعادة تعريف رأس المال الرقابي (لتحسين جودة رأس المال لاستيعاب الخسائر).

● حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال (١٣٪) أعلى من المعايير الدولية (١٠,٥٪).

● نسب رأس مال إضافية كمصداً تحوطية، ومواجهة الدورات الاقتصادية.

● تحديد نسب أعلى للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs).

● إدخال ضوابط حصيفة للاعتراف برأس المال المؤهل في الشريحة ٢ من

رأس المال وإلغاء الشريحة ٣.

في مجال كفاية رأس المال: تئمة

44

- تم التدرج في تطبيق بازل (٣).

الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال	الاطار الزمني للتطبيق
١٢ ٪	بداية عام ٢٠١٤
١٢,٥ ٪	بداية عام ٢٠١٥
١٣ ٪	بداية عام ٢٠١٦

- تم تحديد النسب المشار إليها ومراحل تطبيقها في ضوء دراسة الأثر الكمي واسترشاداً بما هو مطبق عالمياً، وبحيث تظل البنوك الوطنية في موقف تنافسي قوي.
- تم إجراء دراسات للأثر الكمي، مع تقديم تدريب لموظفي بنك الكويت المركزي وموظفي البنوك المحلية.
- التدرج في التطبيق لتعزيز القوة التنافسية للبنوك وتعزيز قدراتها للتوسع في الإقراض وتمويل مشاريع التنمية.

في مجال كفاية رأس المال : تئمة

45

● متطلبات رأس مال إضافية لقطاعات محددة (رفع أوزان المخاطر):

القطاع	وزن المخاطر	
الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧٥٪ (وزن تفضيلي)	لتشجيع إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الإقراض للمضاربة في العقار	١٥٠٪ (وزن مخاطر أعلى)	أخذاً بالاعتبار مخاطر هذا الانكشاف
الإقراض للمضاربة في الأسهم	١٥٠٪ (وزن مخاطر أعلى)	أخذاً بالاعتبار مخاطر هذا الانكشاف

في مجال السيولة

● نسبة السيولة الرقابية (١٨٪):

- أصول سائلة عالية الجودة بحد أدنى ١٨٪ من الودائع.
- تتمثل هذه الأصول السائلة بشكل أساسي في المطالب على بنك الكويت المركزي (ودائع لأجل وسندات صادرة عن البنك المركزي) وأدوات الدين العام.

● السيولة وفقاً لسلم الاستحقاق:

- حد أقصى للفيجوات في ما بين فترات استحقاق فئات الموجودات والمطلوبات (المواءمة بين استحقاقات الأصول والمطلوبات).

في مجال السيولة: تامة

● معيارين جديدين للسيولة وفقاً لبازل (٣):

● نسبة تغطية السيولة (السيولة قصيرة الأجل).

Liquidity Coverage Ratio - LCR

● نسبة صافي التمويل المستقر.

Net Stable Funding Ratio - NSFR

في مجال الاستثمارات المالية

● الحدود القصوى للاستثمار في محفظة الأوراق المالية:

- لا تزيد القيمة الدفترية لمحفظة الأوراق المالية عن نسبة ٥٠٪ من قاعدة رأس مال البنك.
- لا تزيد الاستثمارات في الأوراق المالية المصدرة من جهة واحدة والأطراف ذوى العلاقة بها عن ١٠٪ من قاعدة رأس مال البنك.
- لا تزيد القيمة الاسمية لأستثمارات البنك في جهة واحدة عن ١٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة لتلك الأوراق.

الدور التنموي والمسؤولية الاجتماعية



حماية العملاء

- تفتيش ميداني متواصل.
- تدقيق كامل (١٠٠ %) على محفظة القروض الاستهلاكية والمقسطة الأسكانية من قبل مدققين خارجيين.
- نشر لوائح الرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك/شركات الاستثمار/شركات التمويل.
- توحيد مسميات الخدمات المالية التي تتقاضى البنوك رسوم عليها.
- شفافية في عقود الإقراض.
- حدود قصوى لأسعار الفائدة.
- إنشاء وحدة حماية العملاء:
- لتلقي وفحص الشكاوى الواردة إلى بنك الكويت المركزي.
- خدمة هاتفية للإجابة على الاستفسارات الواردة من عملاء المؤسسات المالية ☎ ١٨٦٤٤٤٤.

زيادة التوعية المالية

51

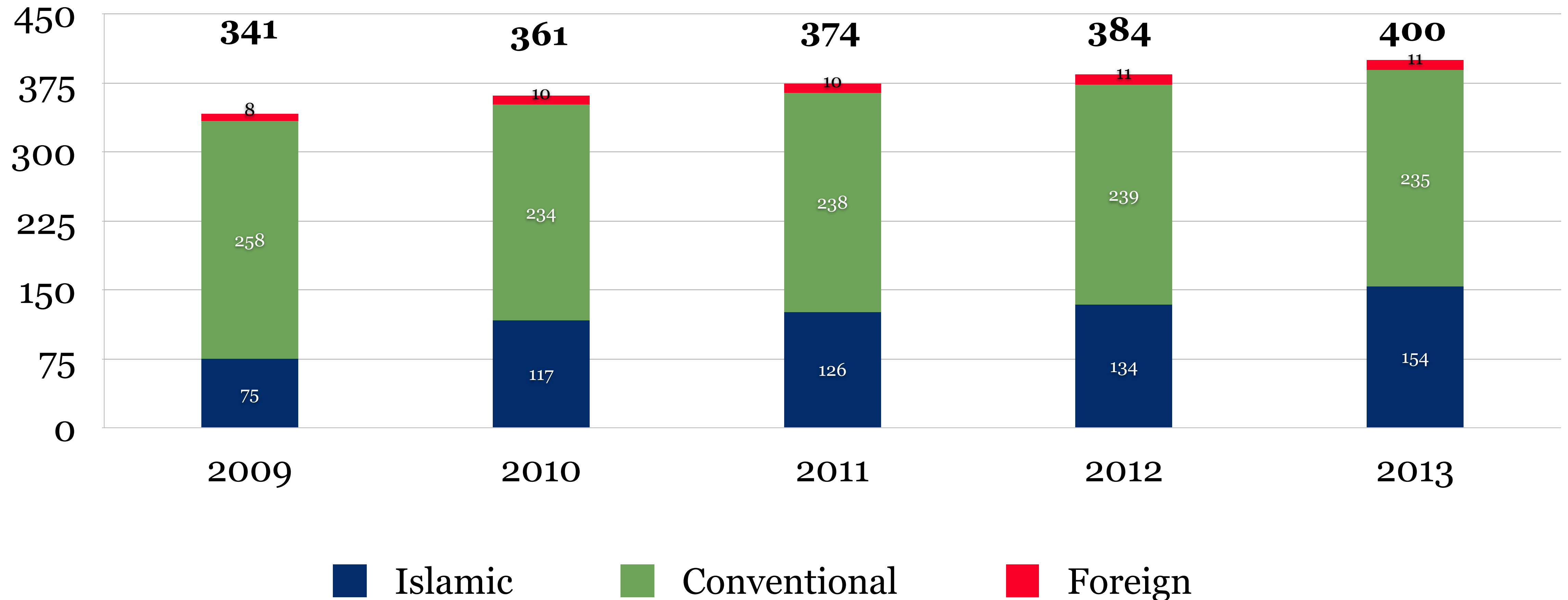
- إجراءات متعددة لتطوير الحملات والبرامج الإعلامية الموجهة إلى عملاء المصارف والقطاع المالي من خلال:
 - المواقع الالكترونية.
 - التوسع في مضامين الإصدارات والنشرات الدورية.
 - إصدارات جديدة.
 - تعزيز الشفافية والشمولية.
 - التصريحات الصحفية.
 - المشاركة في المحافل المتخصصة.
 - تنظيم زيارات لطلبة المدارس والجامعات لبنك الكويت المركزي.
 - التعاون مع وزارة التربية لتطوير المناهج الدراسية بحيث تحتوى على مادة علمية للتعاملات المالية.
- يستحدث بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية برامج للتوعية والتثقيف المالي.



الشمول المالي: شبكة متنامية من الفروع

52

Number of Bank Branches

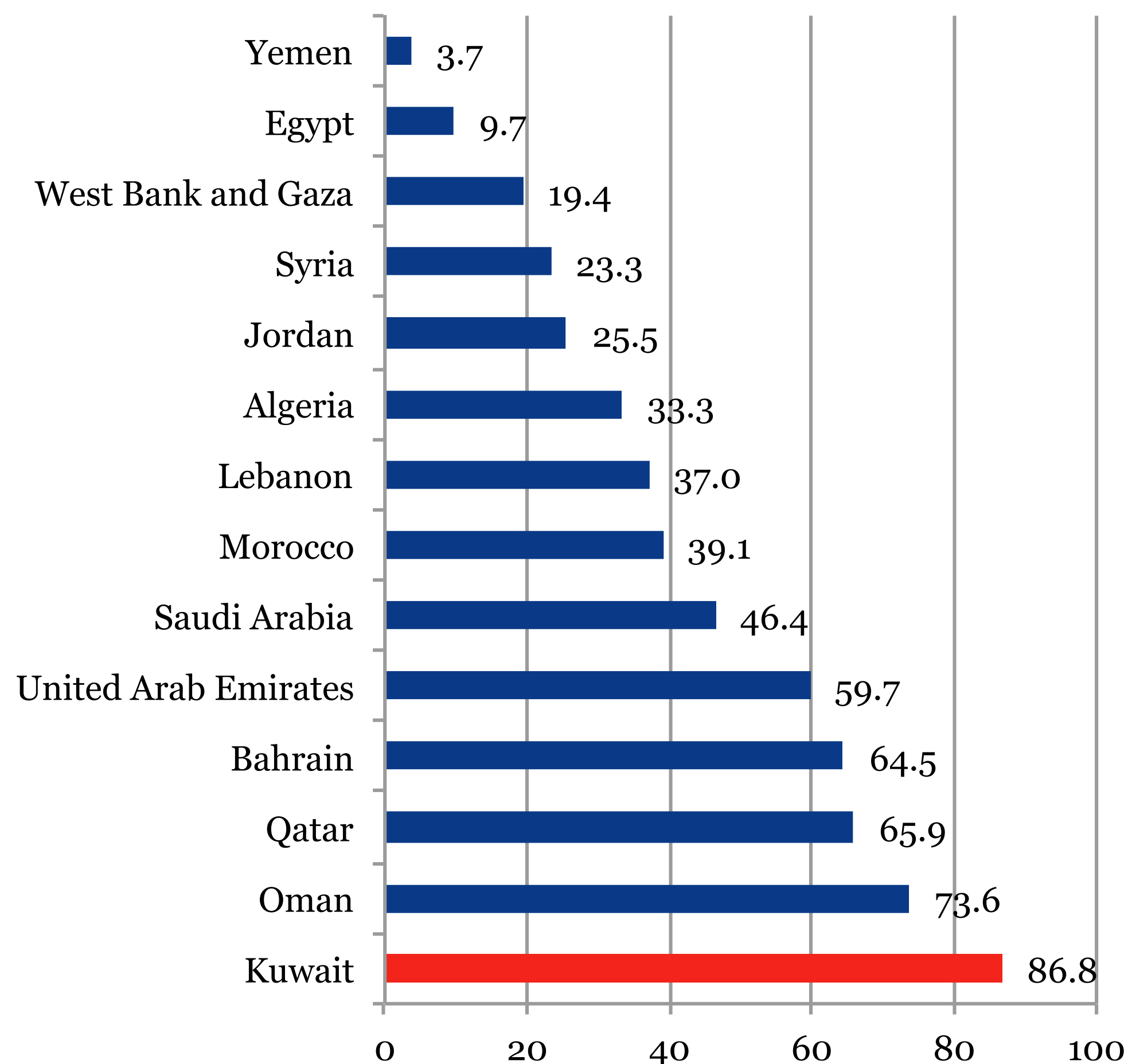




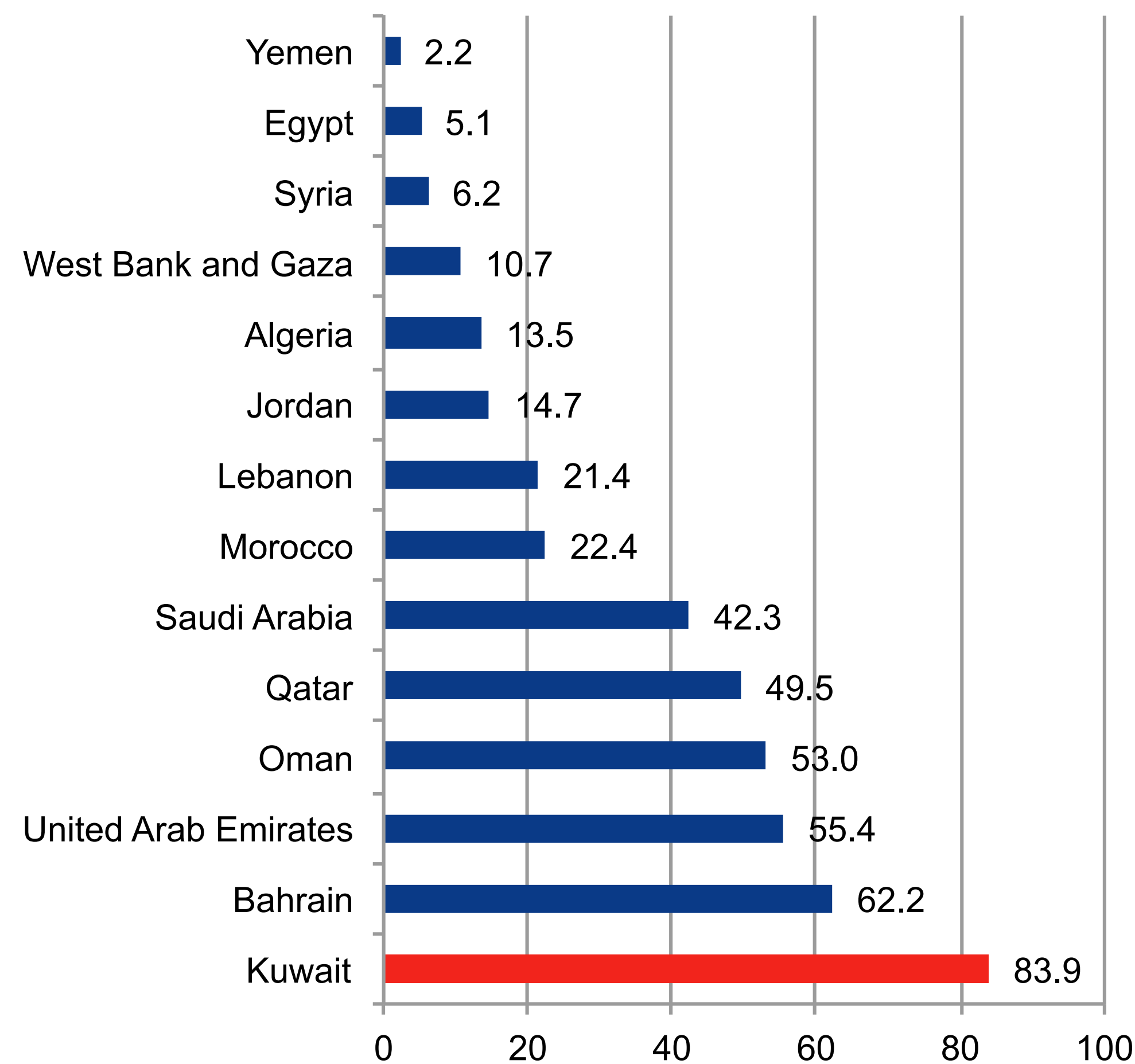
الشمول المالي: وفق العديد من المؤشرات، الكويت الأولى في منطقة MENA

53

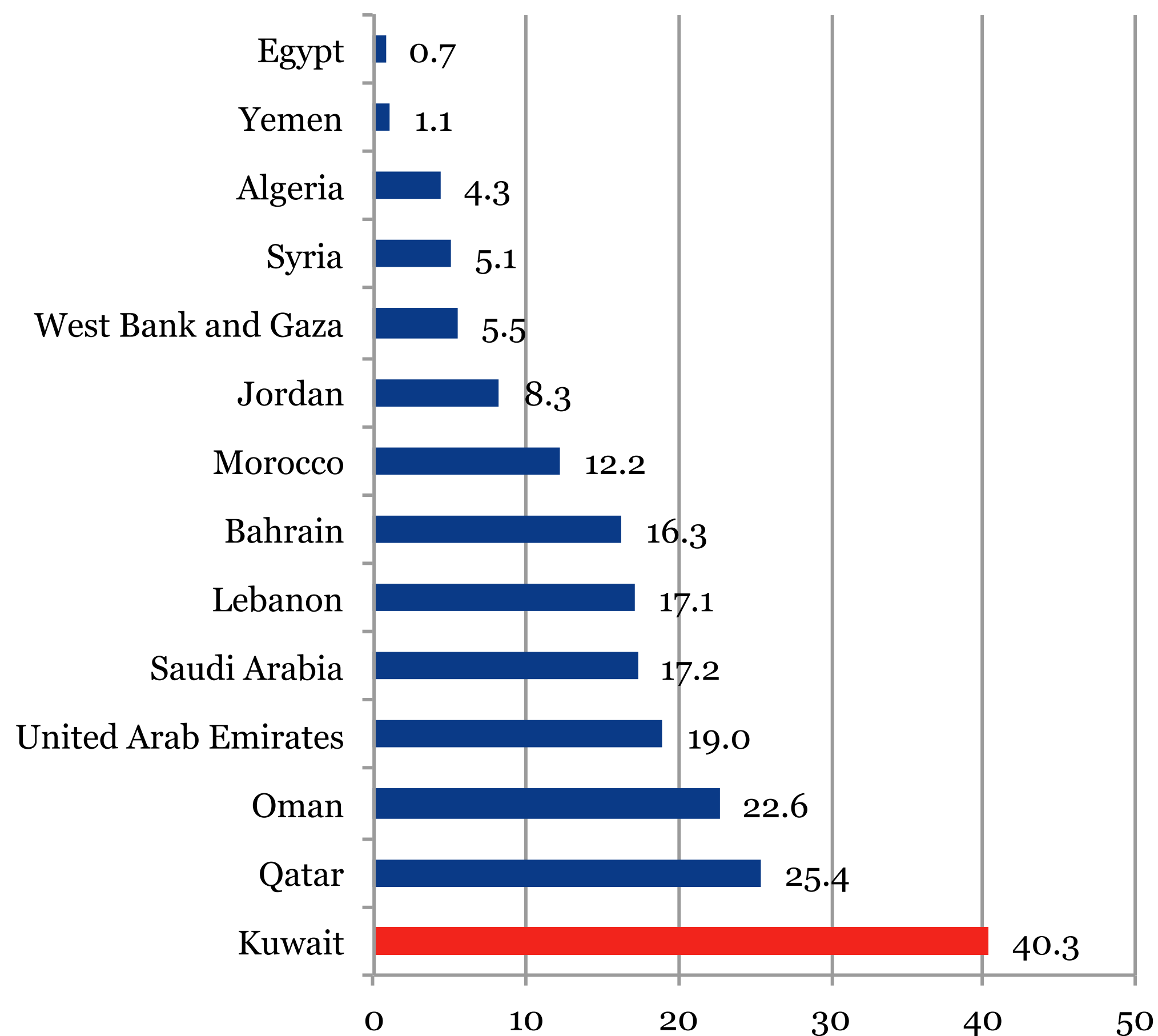
Account at a formal financial institution
(% age 15+)



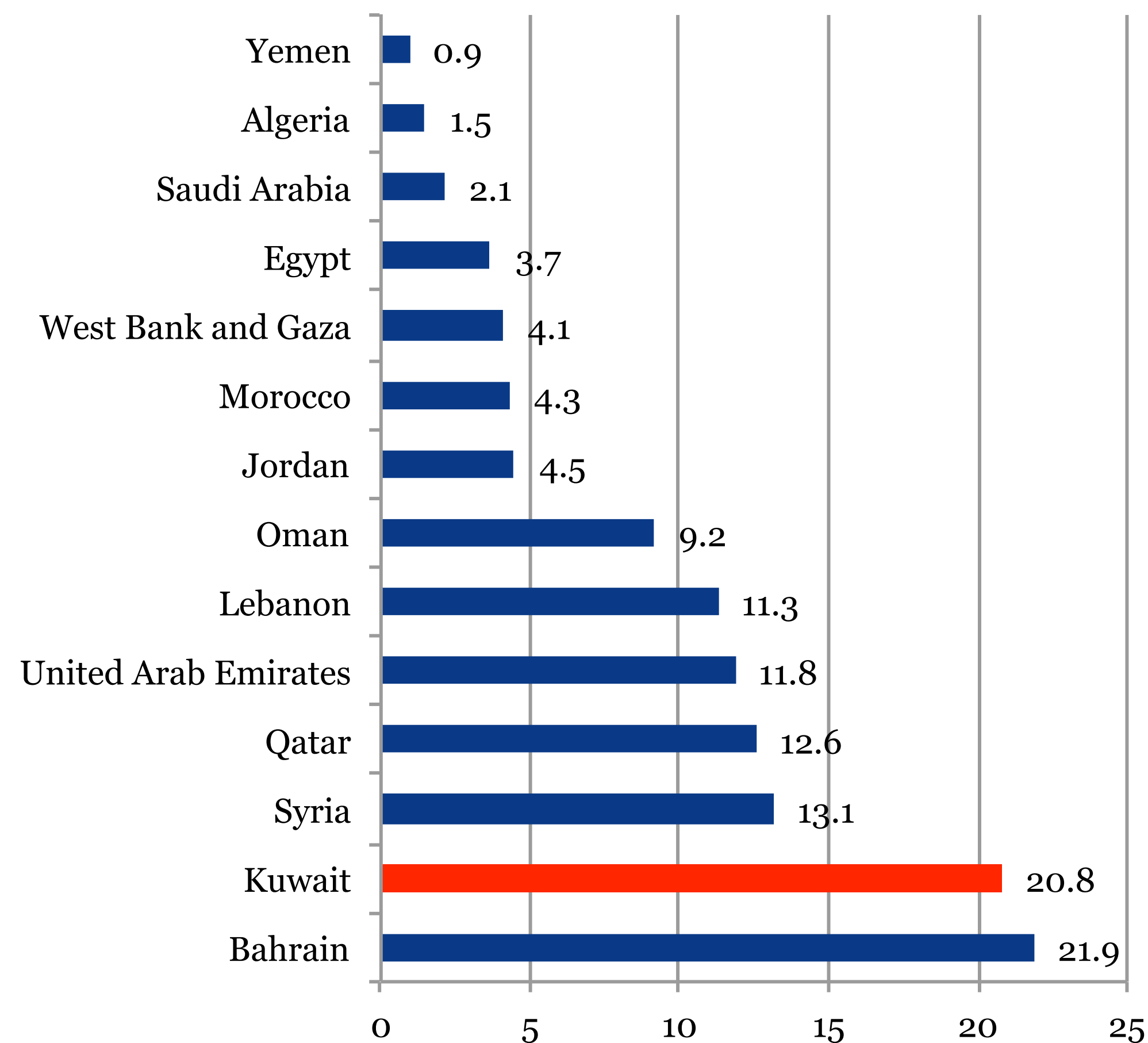
Debit card
(% age 15+)



Saved at a financial institution in the past year
(% age 15+)



Loan from a financial institution in the past year
(% age 15+)



إجراءات مكافحة غسل الأموال

55

● الدور الفاعل لبنك الكويت المركزي في مجال:

- التنسيق مع صندوق النقد الدولي بشأن الاستعانة بالخبراء المختصين في مجال تطبيق المعايير الدولية المقررة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- مساعدة الجهات المختلفة في الدولة المعنية بتطبيق الالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال و في تحديد الأدوار المطلوبة منها.
- المساهمة في إعداد القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ واللائحة التنفيذية.
- إعداد قرار إنشاء وحدة التحريات المالية.
- وضع التعليمات للبنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل التي تتماشى مع القانون الجديد.

آراء بعض المؤسسات الدولية في النظام المصري الكويتي



Moody's

FitchRatings

STANDARD
& POOR'S

أولاً: صندوق النقد الدولي

(تقرير الخبراء، مشاورات المادة 4، نوفمبر 2013)

57



”يعتبر الوضع المالي للبنوك قوي، كما أن النظام المالي منظم بشكل جيد من قبل
بنك الكويت المركزي“

”في الوقت الذي يقوم بنك الكويت المركزي بالرقابة على النظام المصرفي لضمان
عدم قيام البنوك بالإفراط في المخاطرة، يعتبر النظام المصرفي ذو رسمية كافية مع
وجود وفرة في السيولة تجعله قادراً على تحمل الصدمات في أشد السيناريوهات
الاقتصادية الكلية“

أولاً: صندوق النقد الدولي: تزمة

(تقرير الخبراء، مشاورات المادة 4، نوفمبر 2013)

58



“النظام المصرفي الكويتي منظم بشكل جيد، ذو رسملة وسيولة وأرباح جيدة”

“إن تحليل الصندوق ونتائج اختبارات الضغط التي أجراها بنك الكويت المركزي تشير إلى قوة القطاع المصرفي الكويتي وقدرته على تحمل الصدمات الشديدة”

“تهدف الأنظمة الجديدة التي أصدرها البنك المركزي، بما في ذلك تطبيق

قواعد معيار بازل ٣، إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة المخاطر”

ثانياً: وكالات التصنيف العالمية

FitchRatings

وكالة فيتش (ديسمبر ٢٠١٣):

“تعتبر البنوك في الكويت ذات رزمة عالية وسيولة مرتفعة”

STANDARD
& POOR'S

وكالة ستاندرد آند بورز (فبراير ٢٠١٤):

“النظام المصرفي أقوى بكثير مما كان عليه قبل عامين، وذلك بفضل بناء قواعد رؤوس الأموال”

“احتاطت البنوك مقابل انكشافها لشركات الاستثمار وقام بنك الكويت المركزي بتعزيز الإطار الاشرافي لديه”

رؤيتنا المستقبلية



السياسة النقدية

- المحافظة على القوة الشرائية للدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى.
- يتابع بنك الكويت المركزي عن كثب التطورات الاقتصادية والمالية داخل وخارج الكويت:
- توظيف أدوات السياسة النقدية المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

السياسة الرقابية

● السياسة التحوطية الجزئية:

- تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية على القطاع المصرفي بما يرفع من قدرة ومرونة البنوك في مواجهة الصدمات.

● السياسة التحوطية الكلية:

- تطوير واستحداث مستمر لأدوات السياسة التحوطية الكلية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، ويعزز الاستقرار المالي.

الاستمرار في بناء القدرات لبنك الكويت المركزي

63

● مواصلة جهود تنمية الموارد البشرية:

- دورات ومؤتمرات واجتماعات رسمية محلية وخارجية، إبتعاث لاستكمال الدراسات العليا، إبتعاث للحصول على الشهادات المهنية.
- التحاق موظفي البنك في جامعات محلية وأجنبية لتحصيل شهادتي الماجستير والدكتوراه.
- عقد العديد من البرامج التدريبية الداخلية بالتنسيق مع أجهزة تدريب متخصصة.
- توفير برامج تدريب مخصصة للخريجين الكويتيين الجدد.
- تشجيع وتحفيز التميز في الأداء.

● الاستمرار في بناء نظم تقنية المعلومات:

- ضمان وجود معلومات شاملة ومحدثة وموثوقة.

الاستقرار النقدي والسلامة المالية في الكويت

64

- النظم المالية ديناميكية بطبيعتها بما يستوجب اليقظة والتحوط الدائم.
- أهمية استمرار الجهود الرامية للحفاظ على الاستقرار وترسيخ دعائمه: الاستقرار لا يحدث تلقائياً.
- البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني وعلاقاته التجارية والمالية مع العالم الخارجي تشكل اعتبارات أساسية لنظام سعر صرف الدينار الكويتي والسياسة النقدية.

الاستقرار النقدي والسلامة المالية في الكويت

65

- السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي تركز على الواقع الاقتصادي وآفاقه المستقبلية.
- القطاع المصرفي هو المكوّن الأساسي والرئيسي للقطاع المالي وهو أيضاً القلب النابض للاقتصاد الوطني.



درهم وقاية خير
من قنطار علاج

شكراً لحسن استماعكم